

صَهْرُ الوَعِي

أوفي إعادة تعريف التعذيب...

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 15

صَهْرُ الوَعْيِ

أَوْ فِي إِعَادَةِ تَعْرِيفِ التَّعْذِيبِ...

وليد نمر دقة

تقديم:

عزمي بشارة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc., S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-936-9

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مبرومة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد جرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

7	مقدمة: د. عزمي بشارة
19	تمهيد
25	إيادة سياسية.. أقل من شعب.. وفق الإبادة المادية
	تعريفات:
33	- المشتمل
35	- عقيدة الصدمة
40	الإضراب عن الطعام كصدمة ثانية.. وصهر وعي للأسرى
57	إجراءات ما بعد الإضراب.. الوفرة المادية كأداة تعذيب
69	السيطرة الحديثة تجليات قيمة خطيرة في حياة الأسرى الفلسطينيين

مقدمة

السجن كصورة مصغرة عن الوطن

د. عزمي بشارة

التقيت الأسير المناضل وليد دقة قبل أربعة عشر عاما. عرفته في غرف الزيارة في العديد من السجون. ومنذ أن التقينا في العام 1996 صار اسمه ثابتا على قائمة زيارتي للسجناء، ما أثار عتب بعض المناضلين الأسرى. فالعدد كبير والوقت محدود وكلُّ يريد دوره، ليس فقط للقاء والشرح وللبحث عن حل لقضية فردية أو عامة، وإنما أيضا للتحاور ولسماع تقدير للوضع السياسي ولأخبار الحركة الوطنية. لم أنس للحظة أن الزيارة، زيارة الأهل وزيارة المحامي، تشكل تغييرا في روتين حياة الأسرى، وهو تغيير يجب أن يوزع بعدالة.

أصبح وليد، الذي وازبت على زيارته كلما سنحت لي فرصة طيلة اثني عشر عاما، صديقا وأخا عزيزا. وهكذا صار عدد كبير من السجناء وعائلاتهم بالنسبة إلي، ولا مجال لذكرهم بالاسم هنا. ربما يخرج ذكر هذه التفاصيل عما يجوز في مقدمة لدراسة. وهي دراسة، لا شك في ذلك. ولكن ظروف هذه الدراسة التي كتبها مناضل وهو في الأسر، وعلاقتي الخاصة به هي جزء من موضوع البحث. وكم مرة في العمر يتاح للسجين وللزائر أن يجريا حوارا فكريا في غرفة الزيارة في السجن بوجود سجان يراقبهما، معتقدا أنهما يتفلسفان لأنه لا يفهم ما يقال؟!!

استند الباحث في تعليقه لأدوات الرقابة والتحكم على نظريات فوكو حول السجون والمصححات العقلية، كما استند إلى نموذج في إستراتيجية الصدمة الذي اقترضته ناعومي كلاين من إستراتيجية علنية في تجارب الطب النفسي في مرحلة معينة من تطوره لفهم نمط امبريالي في معالجة المجتمع ككل. ولم يكن الكاتب برأيي بحاجة لنظريات فوكو، ولا لكتاب ناعومي كلاين الأقل أهمية بكثير عن إستراتيجية الصدمة.

فشخص متوقد الذهن مثله قادر على وضع هذا التحليل دون هذه النماذج. فهو بذكائه وعقله السليم يراقب ويقرأ ويلاحظ طيلة ربع قرن قضاها حتى الآن في السجن، وهو يناضل ويبحث عن الطرق للتمسك بالقيم التي من أجلها سُجن. وهو قادر على استنتاج مغزى هذا التغيير في حياة الأسرى والسجن في العقد الأخير. ولكنه أصراً، كما يبدو من النص، ليس فقط على مضمون الدراسة بل أيضاً على بنية وشكل الدراسة الجامعية. وهو الذي كلفته الدراسة الجامعية داخل السجن ما كلفته من دأب وإصرار. لقد نصَّ الرجل طلبات معللة قانونياً حتى للمحكمة العليا من أجل الحصول على كتب ومنهاج وغيره. لقد صاغ وليد دقة كأنه محام بارع التماسات للمحكمة العليا لنفسه ولغيره من السجناء. ولا شك لدي أنه بالإضافة إلى العداء السياسي انقسم السجنانون بخصوصه بين المعجبين بقدراته ومن زادت هذه القدرات من كرههم له حسداً وشعوراً بالنقص.

لم يكن ممكناً أن تقال الحقيقة، ولا أن تفند الكليشيات والشعارات حول ما يجري داخل السجون الإسرائيلية، إلا من قبل أسير مناضل وباحث في الوقت ذاته. فلديه الثقة بالنفس والحرص

الوطني والثقافة اللازمة في الوقت ذاته لكي يواجه ذاته وغيره بالحقيقة دون أن يزاود عليه أحد. وهي نفس الحقيقة التي لا تحدد تغير طبيعة العلاقة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال منذ أو سلو فحسب، بل تحدد المهمة النضالية المقبلة أمام الحركة الوطنية في السجون أيضا.

وللكتابة عن السجون حساسية لا يدركها إلا من عاشها. فالأسرى منشغلون بأدق التفاصيل، تستحوذ عليهم أمور تبدو من خارج السجن قليلة الأهمية، ولكنها تبدو مصيرية للأسير، تماما كما يُأوّل التأخر في الرد على رسالة ينتظر عليها جوابا ولو من سطرين تقول فيهما إن الرسالة وصلت والقضية قيد المعالجة. كل تفصيل صغير يهم. وكل لفظ يُفسّر ويُأوّل. وإذا صح ذلك بالنسبة للتفاصيل الصغيرة من حجم قطعة الخبز وحتى قطعة الصابون، فما بالك بتشخيص جريء وشامل لحال السجون السياسي.

لا يجوز أن يتم التوصل إلى حلول سياسية والأسرى في السجون، ولا يجوز انتظار الحلول لإجراء عمليات تبادل لتحرير الأسرى كجزء من النضال الجاري، وكإنجاز في الطريق. وليد دقة الذي أعرف، لم يعتبر قضية الأسرى قضية الفلسطينيين الأولى، بل اعتبر قضيتهم الأولى قضية فلسطين، وهي أيضا قضية الأسرى الأولى. من أجلها أسروا أصلا. ولم يفهم إطلاق سراح الأسرى بديلا عن حل القضية الفلسطينية حلا عادلا، أو للتغطية على تنازلات سياسية، بل فهم أنه يجب أن يجري في خضم النضال. ولم يمانع طبعاً في إطلاق السراح الذي تم في إطار اتفاقيات أو سلو، إلا أنه رفض استخدامها لتبرير الاتفاقيات. فهو مع تحرير الأسرى لأنه عانى بما فيه الكفاية كي يعرف أن السجن الإسرائيلي ليس رومانسيا، ولا موضوعا للشعر والأدب، حتى حين كان طبعاً للشعر والأدب. وهو لم يعد طبعاً لهما أصلا.

لقد وجد وليد الطريقة لإرسال هذه الدراسة الهامة لي طالبا مني التصرف بها. ووجدت بعد تفكير أن تُعد للنشر في مركز الجزيرة للدراسات. فهو يجمع بين مركز الدراسات والقدرة على التعميم الواسع. فقد أردت لها أوسع انتشار دون أن تُعامل كأنها مقالة صحفية، كما لم أرد لها أن تنزوي في دورية كمرجع لوضع عشرات من الدارسين.

وقد تعاون المركز فوراً مع هذا الجهد، واستحق على ذلك جزيل الشكر والامتنان. لقد طلبت مني إدارة المركز أن أكمل ما بدأت حين قدمت لها الدراسة، وأن أكتب تقديماً للقارئ. هذه المقدمة هي مساهمة كاتبها ورأيه وإضافاته التي لا تُلزم كاتب الدراسة.

* * *

يبتسم من يعرف السجون الإسرائيلية منذ نهاية التسعينات لسماع الخطاب الإعلامي العربي، بما فيه الفلسطيني، عن غياهب السجون والزنازين، أو يحزن من الإصرار على نوع معين من المعاناة التي تستحق في عرفه التضامن. فمثل كل شيء لم تبق السجون على حالها. ويعرف المواطن العربي من المطالبة بالسماح للسجناء بمشاهدة قناة الجزيرة أن أوضاع السجون بلغت مبلغاً يشاهد فيه السجناء التلفاز في غرفهم، وذلك بعد أن تسمح سلطة السجون باستقبال محطات البث العربية الفضائية التي تشاء، وتحجب تلك التي لا تريد... وينطبق ذلك على الصحف.

صحيح أن "غياهب السجون" و"ظلام الزنازين" ما زال يخيم في فترة التحقيق مع الأسير في مرحلة الاعتقال، وكذلك "الضغط الجسدي"، أي التعذيب، هذا إذا لم يعترف المعتقل ويجره الكلام أمام

سجين متعاون مع الاحتلال دُسَّ في زنزانه (عصفور بلغة الأسرى)، وإذا لم ينهر قبل بدء التحقيق. وقد أثبتت التجربة أن الكثير من المناضلين الصليين ينفرون أمام قهمة بالعمالة يوجهها لهم عميل دس أو مجموعة من العملاء (في "زنزانه العصفير") فيعترف بما فعل درء للشبهة، وهو لا يدري أنه يعترف أمام عملاء دستهم المخابرات في السجن. كم يشبه هذا الواقع العلاقة بين الوطنيين والمزاويدين خارج السجون، وكم يدفع الوطنيون لقول ما لا يجوز أن يقال لدرء شبهة يثيرها مشبوهون!!

ولكن السجن بعد نهاية التحقيق والمحكمة أمر آخر تماما. فعندما يبدأ الأسير بقضاء محكوميته يتغير كل شيء. لا تعود المشكلة تلبد الظلمة، بل التحكم بالإضاءة. ولا يعود الحرمان من الطعام والنوم هو المشكلة. فالمخصصات المالية تُحوَّل للسجناء، وذلك لتلبية حاجات لم تكن قائمة في السابق، ولشراء حاجيات من دكان السجن، "الكاتينا". وينسحب الضغط الجسدي لصالح أنظمة الرقابة والسيطرة ومتابعة السجن، وتقييد الحركة، وضرب البنية التنظيمية للسجناء بواسطة التحكم بعملية نقل قيادتهم من سجن إلى آخر، وبواسطة نشر الشعور بالتعاون مع الخارج أن زمن النضال قد ولى.

كان السجن دائما مدرسة في الصمود، في تعلم الانضباط، وتجذير أصول التنظيم، وصقل القيم وفولذة الإرادة من خلال التحكم بالغرائز. كان مؤسسة تعلم فيها الكثير من السجناء اللغة الإنجليزية، وحتى العبرية، من زملائهم، كما درسوا تاريخ القضية الفلسطينية والإيديولوجيات الحزبية و"النظريات" الثورية. وكاستثناء طبعاً، كان السجن أيضا أحد مصادر تجنيد العملاء (كما في العديد من الدول) بالضغط على النفوس الضعيفة، أو على ذويهم في

الخارج، أو عن طريق استغلال نقاط الضعف حتى عند خيرة المناضلين.

وفي ظل المفاوضات من جهة والحصار من جهة أخرى، أصبح السجن حالياً مؤسسة داخلية للاستفراد بجيل كامل من الشباب الفلسطيني لغرض إعادة تشكيل وعيه. وبعد أن شكل في الماضي، دوئماً قصداً، حجراً صحياً عن حالة المجتمع تستغله الحركة الوطنية في تسييس وتنظيم السجناء، صارت سلطة السجن تسمح بمد كافة الجسور الممكنة لكي تنتقل أمراض المجتمع المأزوم، وإجباطات الحركة الوطنية الفلسطينية المأزومة إلى السجن. وما زال في السجن طبعاً وعي يدافع عن سلامة الحركة الوطنية الأسيرة، ويدعو لوحدها في الأسر.

هنا تبدأ الدراسة التي نقدم لها. فهي لم تتعرض لمرحلة الاعتقال التي تسبق السجن. ولو تعرضت لها لمرت حتى في مرحلة التحقيق بيوادر التغيير القيمي الذي يبحث الكاتب عن جذوره في إستراتيجية السجن واستغلاله التقدم التكنولوجي والوضع الاجتماعي والسياسي. فحتى في مرحلة التحقيق لا بد أن يلفت نظرنا أن الصمود وعدم الاعتراف لم يعد مسؤولية عامة، أو قيماً وأعرافاً عامة ضاغطة على الفرد، بل أصبحت مسؤوليته الخاصة فقط، وقراره الحر كمناضل. فلم يعد المجتمع يتعامل بإيجابية مع من لا يعترف بالتهمة المنسوبة إليه، ولا بسلبية مساوية في المقدار مضادة بالاتجاه مع ظاهرة الاعتراف حتى دون تعذيب. فمع قلة المكتسبات وكثرة التضحيات دفعت الحركة الوطنية مجتمعتها إلى تقديس فترات السجن الطويلة. تقاس نضالية السجنين ليس بصموده في التحقيق، ولا في تكتمه أو عدم اعترافه عن رفاقه، بل بطول فترة السجن حتى لو جاءت بعد

اعترافات لا مبرر لها. وفي كل ما يتعلق بمصادرة الأرض وسلب حرية الإنسان ليست المحكمة الإسرائيلية سوى أداة بيد الاحتلال. وقد تبرع المجتمع من خارج السجن بألقاب وتراتبية تقسم السجناء بموجب طول الفترة. أليس هذا انعكاسا لعادة انتشرت في مرحلة أزمة حركة التحرر تقاس فيها إنجازات الفصيل بعدد شهدائه وضحاياه، وليس بحجم الخسائر التي كبدتها للخصم؟

في مرحلة حركة التحرر المنظمة والنخبة السياسية المنظمة كان تجنّب السجن الذي قد يتطلب أن يكون المرء مطلوباً محتفياً عن الأنظار لسنوات هو التكنيك النضالي. وما كان المناضل يسلم نفسه ليسهل المهمة على عدوه لقتله أو لشله بسجنه. وإذا اعتقل فقد كانت المهمة تكمن في عدم الاعتراف عن نفسه، ناهيك بالاعتراف عن غيره، وعدم التبرع بمعلومات لا حاجة أن يعرفها المحقق، ولا ضرورة أن تدخل في بنك معلومات دولة الاحتلال للأرشفة والتصنيف والمقارنة. ومن هنا درّب المناضلون المناضلين على أساليب التهرب من الاعتقال، وعلى أساليب التحقيق، وأساليب الصمود، وفن الصمت والإقلال من الكلام، وحتى أساليب تضليل المحقق. وكتبت بهذا الشأن كتب ووزعت كراريس داخل الفصائل.

لا يعالج الكاتب هذه المرحلة في حياة المعتقل فقد خلفها وراءه قبل ما يقارب الخمسة والعشرين عاما قضاها في الأسر. وأنا أكتب هذه المقدمة آملاً أن يكون وغيره من المناضلين الأصدقاء قد تحرر من الأسر مع صدور هذه الدراسة. وجميع الأسرى المناضلون يستحقون الحرية.

يجنّد الكاتب عدته المعرفية وتجربته النضالية التي طورت دقة ملاحظة لا تخفى عنها حتى إيماءات السجنانيين، ناهيك بإجراءاتهم،

يجنّدها لفضح استراتيجيات السجنان. وهذه مهمة الدراسة الأولى. فلا غرابة أن يغفل التعرّف في نوع المناضلين الذين تدفقوا إلى السجون منذ نهاية الانتفاضة الأولى والثانية. والمسألة هنا لا تتعلق فقط باستراتيجيات السجنان، بل أيضا بتغير طبيعة النضال من كفاح مسلح منظم ونخبوي إلى الانتفاضة التي زجت بجمهور كامل في النضال، بما فيه من شباب مؤلف غالبا من عناصر اجتماعية غير منظمة ولا مدرّبة حزبيا وفصائليا. وقد حل هؤلاء على السجون ومعهم كافة إيجابيات وآفات المجتمع، دون تقاليد التنظيم وقيم السجناء السياسيين، أسرى النخبة النضالية من أمثال الكاتب.

و بموجب تشخيص كاتب هذه المقدمة بدأ فور وصول هذا الجمهور صراع واع، وغير واع في بعض جوانبه، بين تنظيم السجناء الذي سمي حتى ذلك الحين بـ "الحركة الأسيرة" من جهة، وبين إدارة "سلطة السجون" من جهة أخرى، على عملية صهر وإعادة تشكيل وعي هؤلاء. وقد نجحت الحركة الأسيرة في هذا الصراع بداية. ولكن الأمر اختلف تماما حين بدأت الحركة تستدخل أو تتذوّت أزمة الحركة الوطنية ما بعد أو سلو. فقد أصبح هنالك وزير للأسرى، ومخصصات مالية شهرية، وحالة أو "عملية سلام" تمكن ممثلي السلطة الفلسطينية من زيارة السجن... والأمر الأهم، دخل السجناء حالة انتظار الإفراج والفرج. وهي حالة مركبة وحساسة تؤثر بشكل شديد على المعنويات والقيم. فمن أفدح أو هام أو سلو تأثيرا، كان الاعتقاد أن قضية فلسطين قد حلت أو هي في طريقها للحل، وأن أهم ما بقي منها دون حل هو قضية الأسرى. وما زاد الطين بلة هو أنه تم إطلاق سراح البعض فعلا... وأن القضية باتت تنصب على اهتمام السلطة بالأسرى، وعلى وصول الدعم المالي

للأسرى، وعلى الجهد المبذول لإطلاق السراح. لم يعد الجهد منصبا على النضال داخل السجن، ولا على الوجود في السجن كمرحلة من النضال من أجل التحرير. لا شك أن لذلك تبعات هائلة على معنويات الأسرى والقيم السائدة بينهم. ولكن علينا أن نفكر بأمر آخر ألا وهو الإسقاطات الأخلاقية لحالة تلتقي فيها زعامات سياسية للتفاوض مع "العدو التاريخي"، بل تصل حد التنسيق الأمني دون حل القضية. وكل ذلك في مرحلة ما زال يقبع في السجن خلالها بعض من أرسلتهم القيادات لتنفيذ عمليات سُجنوا بعدها، أو لتنظيم مظاهرات سجنوا خلالها. وما يتوقف عنده الكاتب طويلا، ويدفعه إلى هذا البحث هو الإضراب عن الطعام في العام 2004، وهو ما اعتبره مؤقتا معركة فاصلة بين معسكري النواة الصلبة للأسرى وإدارة السجن والتي انتهت لصالح إدارة السجن⁽¹⁾.

لا شك أن السجن قد تغير بعد أوسلو. وكانت ربما مسألة وقت أن تدخل حركة التحرر الفلسطينية طور الأزمة داخل السجن، بما في ذلك إضعاف البنية الفصائلية، كما تأزمت خارج السجن. ويشبه الكاتب المنسوب الحالي عن السجناء الذي تعينه إدارة السجن ممثلا أو ناطقا عن قسمه أو "قاووشه" في حالات متطرفة بالـ "كابو" (أي المعتقلين اليهود الذين كانوا يكلفون بمهام من قبل النازيين في إدارة معسكرات الاعتقال وحتى بالقمع والحفاظ على النظام عند الضرورة). لقد تم تعيينه بدل اللجان القيادية السياسية التي

(1) لقد مُنعتُ من زيارة الكاتب في تلك الفترة لأنه اعتبر من المحرضين على الإضراب، وقد جرى نقله أسبوعيا من سجن لآخر. وعندما سمح لي أخيرا بالزيارة وجدته متأثرا في أعماقه من تأثير التغيير الهائل في معنويات السجناء أثناء الإضراب وبعده.

جرى حلها والمؤلفة من المنتخبين من لجان الفصائل في إدارة السجن. ولا بد هنا من رؤية هذه الصورة في سياق وضع توجد فيه سلطة فلسطينية تدير المناطق المحتلة بدل الاحتلال، مع بقاء السيادة لدولة الاحتلال، ودون أن تتحرر من حكمها وتحكمها، ومع استمرار النشاط الاستيطاني. وحين يُفصّل الكاتب تقسيم السجن بموجب مناطق السكن وتقسيم كل سجن بموجب المدن والمحافظات التي يتحدر منها الأسرى، وتشجيع العصبية الجهوية والإقليمية ضد الانتماء الحزبي، فلا بد أن نرى ذلك كـ "مايكرو-كوزموس" عن عالم الحواجز، وتقسيم المناطق المحتلة عام 1967 إلى شمال الضفة وجنوب الضفة والقدس وغزة، وقبل ذلك إلى الضفة وقدس و"عرب 48" وشتات. ولا يتوقع من أي منهم إلا أن يتحدث عن ذاته. والقيادة مسؤولة، ومُطالبَة بتمثيل طلبات وحاجات قطاعها أمام إدارة السجن، أو، في الحالة الأوسع، أمام دولة الاحتلال. ويرسخ الأمر إلى درجة أن "يربّي" الجمهور على هذا، فيطالب قيادته أن تتخلى عن القضية العامة، وأن تهتم بشؤونهم ومطالبهم، وأن تُحاسب على هذا الأساس مديحا وذما. وهناك حاليا رئيس حكومة فلسطيني يمتدح في الصحافة العالمية والمحلية على اهتمامه فقط بحالة السكان ومستوى معيشتهم في الضفة، وكأنه "يترك السياسة لأصحابها". وهي مهمة ونمط تفكير وخطاب سياسي/لا سياسي غالبا ما وجّهت تهمُ الخيانة لحَمَلَتِها ومروجيها في الماضي من روابط قرى وغيرها من الوسطاء مع الاحتلال لحل المشاكل والقضايا بدلا من التحرر من الاحتلال.

يذكّرنا البحث بهذا كله دون أن يذكره أو يعيظه مباشرة بالضرورة. وهو يتطرق إلى استغلال إدارة السجن خطاب حقوق

الإنسان خارج سياق سياسه السياسي لكي يروّضه ويدجنه في صالحه. فيستغل مطالب مثل وضع السجين في موقع قريب من مكان سكنه مثلا وإدخال المخصصات للسجين، ووسائل الإعلام. فهو يستجيب لها في سياق سياسته، وفي سياق سيطرته، أي يحولها إلى أدوات للاحتواء وإعادة تشكيل الوعي. كم يصلح هذا صورة مصغرة عن خطاب شرعة حقوق الإنسان (ومؤخرا الخطاب القضائي الجنائي) على مستوى قضية فلسطين بعامة. فهذا الخطاب ينقل خطاب النضال التحرري الذي يخوضه الواقع تحت الاحتلال بالأدوات التي لديه وأهمها الوحدة والوعي الجماعي وتكبيد العدو وخسائر الأدوات التي يملك، إلى المساواة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال لناحية حقوق الأفراد واستغلال العنف. مع الفرق أنه بذلك يضع الواقعين تحت الاحتلال كأفراد عزل دون دولة ودون حركة تحرر في مواجهة دولة منظمة تمارس فردية أبنائها كمواطنين داخل الدولة المنظمة ذات السيادة، وفي إطار المجتمع القوي والمنظم الذي يمارس العنف المنظم والمقنون. ويقمع الاحتلال المقاومة بالحرب وبجرائم الحرب في حين يدفع الخطاب الحقوقي والقضائي المجتمع المعرض لها أن ينتظر محاكم جنائية دولية مجرمي الحرب الإسرائيليين، وهي محاكم لن تعقد إلا في الخيال. وينزلق المجتمع إلى حالة انتظار أن يوقع المجتمع الدولي بالجرائم أشد العقاب، كما ينزلق إلى المبالغة في وصف المجزرة والجرائم، وهي موجودة لا تحتاج إلى مبالغة، فيخيف نفسه بحجم الجرائم ويشيط عزيمة أوساط منه عن الاستمرار في النضال.

وربما تعكس بعض قيم القانون الدولي محاولة كونية في بلورة حقوق للإنسان بما هو إنسان، ولكن أساس هذه القوانين التاريخي هو موازين القوى بين الدول الكولونيالية الغربية. أما تنفيذ القانون

الدولي في عصرنا فيرتبط بالكامل بموازين القوى لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ولم يسبق أن حوكم منتصر. من يحاكم عادة هو المهزوم، وربما كان فعلاً مجرم حرب، ومن يحاكم عادة هو المنتصر سواء مجرم حرب أم لم يكن. ولا تكمن قوة حركة التحرر بالانصياع لهذه القوانين، فالانصياع للقانون الدولي من قبل من ليس دولة، هو كاحتكام الواقع تحت الاحتلال لقوانين الاحتلال في الصراع مع الاحتلال ذاته.. هي ملاحظات دفعتنا هذه الدراسة لإثارها.

حينما يُحاصر الوطن وتُقطع أوصاله جغرافيةً وهويةً، وتجزأ قضيته الوطنية إلى قضايا متنافسة فيما بينها، ويتحوّل النضال يوماً ومطلبياً متعلقاً بظروف العيش في ظل الاحتلال؛ وحين يقسم السجن إلى دوائر وينسحب العنف الجسدي إلى أنظمة الرقابة والتحكم، وينقلب نضال السجناء إلى مطالب فردية وقطاعية، ويصبح السجن صورة مصغرة للوطن المحاصر والمقطع... يصبح الأسير الباحث في شؤون السجن باحثاً في شؤون الوطن.

عزمي بشارة

الدوحة ديسمبر/كانون الأول 2009

تمهيد

ليس هناك أشدّ وأقسى من أن يعيش الإنسان الإحساساً بالقهر والعذاب دون أن يكون قادراً على وصفه وتحديد سببه ومصدره. إنه الشعور بالعجز وفقدان الكرامة الإنسانية عندما يجتمع اللايقين بالقهر، فيبدو لك أن ليس العالم وحده قد تخلى عنك، وإنما لغتك قد خذلتك في وصف عذابك وتعريفه، وخذلتك حتى أن تقول آخ.. آخ مفهومة ومدركة من قبل الآخر الحرّ. أو أن تكون قادرة على اختراق الضباب الإعلامي والسياسي لتحتل قضيتك كأسير مكانة معقولة على أحداثات السياسيين والإعلاميين، وتحظى باهتمام لجان حقوق الإنسان. ومن أجل ذلك، وللضغوط الإعلامية تلجأ إلى تبسيط المركب في عذابك، فيبدو عذاباً بسيطاً لا يستحق الاهتمام. أو تضطر حينئذٍ آخر للتهويل والتضخيم، فيكون من السهل على سجانك أن يفند ادعاءاتك الكاذبة. ليكرس عزلك عن العالم مجدداً فتواصل عذابك وحيداً ثم تقف أمام خيارين؛ إما أن تكف عن كونك ذاتاً وتتحوّل كلياً إلى موضوع لسجانك، وإما أن تحوّل ذاتك لموضوع بحث لإعادة تعريف التعذيب وأسبابه. الأمر الذي لن يكون بالمهمة السهلة على الإطلاق. فأن تكون الذات الباحثة وموضوع البحث في نفس الآن يعني أن تكون الذي يُعذَّب والذي يُبلغ عن التعذيب.. أن تكون المشهد والمشاهد، أن تكون التفاصيل والتجريد معاً.

يشعر الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي بحالة من العجز النابعة من صعوبة توصيف حالة القمع التي يعيشها منذ

بداية الانتفاضة الحالية. فقد أصبح القمع والتعذيب مركبًا وحدثيًا يتمشى مع خطاب حقوق الإنسان، إذ يحتاج هذا الأخير ومؤسساته لجهود خاص لإثبات بعض الخروقات التي غالبًا ما تقدم من جانب القضاء والإعلام الإسرائيلي على أنها الاستثناء في قاعدة الالتزام بحقوق الإنسان والأسرى. فيصير الكشف تغطية، والشفافية تعميماً والحقائق إخفاءً للحقيقة.

إن القمع الحدائري مُفنع مخفي ويقدم على أنه استجابة لحقوق الإنسان، إنه قمع لا صورة له، ولا يمكن تحديده بمشهد. إنه مجموعة من مئات الإجراءات الصغيرة والمنفردة، وآلاف التفاصيل التي لا يمكن أن تدلّ مفردة على أنها أدوات للتعذيب، إلا إذا أدركنا الإطار الكلي والمنطق الذي يقف من وراء هذه المنظومة. إنه تمامًا كالاستغلال في اقتصاديات السوق الحرّ في ظلّ العولمة، الذي يقدم دومًا على أنه ضرورة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، إنه كالاستغلال حيث مستغلك لا وجه له ولا وطن ولا عنوان محدّدًا. حيث تمتد أذرع احتكاره كالأخطبوط إلى كل زاوية من زوايا العالم، وإلى كل تفصيل من تفاصيل حياتك. فأنت المُستغلّ عاملاً أو مستهلكًا بل قد تصبح في نفس الآن مالكًا لأسهم الاحتكار الذي يستغلك.. هكذا بحيث تضيع الفواصل والحدود بين المُستغلّ والمُستغَل. فيغدو فهم الاستغلال أو تعريفه مهمة صعبة تكاد تكون مستحيلة في نظم الإنتاج الحديثة وسوق العولمة الحرّ.

لا يشبه القمع والتعذيب في السجون الإسرائيلية حالات القمع والتعذيب التي تصفها أدبيات السجون في العالم. ليس هناك حرمان فعلي من الطعام أو الدواء، ولن تجردوا من هم محرومون من الشمس ومدفونون تحت الأرض. لا يكبل الأسرى كما في الروايات بسلاسل

مشدودة لكتل حديدية طوال النهار. فلم يعد الجسد الأسير في عصر ما بعد الحداثة هو المستهدف مباشرة، وإنما المستهدف هو الروح والعقل. لا نواجه هنا ما واجهه ووصفه فوتشيك في ظل الفاشية في كتابه "تحت أعواد المشانق"، وليس الحديث هنا عن شيء يشبه سجن "تازمامرت" في رواية "تلك القمة الباهرة" للطاهر بن جلون. ولن تجردوا وصفاً يشبه وصف مليكة أوفقيير للسجون المغربية. نحن هنا لسنا في سجن "أبو زعبل" ولا حتى "أبو غريب" أو "غوانتنامو" من حيث شروط الحياة. ففي كل هذه السجون تعرف معذبك وشكل التعذيب وأدواته المستخدمة. وأنت تملك يقيناً على شكل تعذيب حسّي مباشر. لكنك في السجون الإسرائيلية تواجه تعذيباً أشد وطأة "بجضارته" يحوّل حواسك وعقلك لأدوات تعذيب يومي. فيأتيك هادئاً متسللاً لا يستخدم في الغالب هراوة ولا يقيم ضجة. إنه يعيش معك رفيق الزنزانة والزمن والباحة الشمسية والوفرة المادية النسبية. إن حالة فقدان القدرة على تفسير الواقع والإحساس بالعجز وفقدان الحيلة لا تقتصر على السجون فقط، وإن كانت هي موضوع هذه الدراسة، ولا هي من نصيب الأسرى وحدهم، وإنما هي حالة فلسطينية عامة؛ حيث تتطابق ظروف المواطن الفلسطيني مع ظروف الأسرى، ليس في شكل القمع فحسب.. أو حيث يحتجز المواطنون في معازل جغرافية منفردة، كما هم الأسرى معزولون عن بعضهم البعض في أقسام وعنابر لا صلة بينها إلا بإرادة السجان، وإنما هناك تشابه جوهري يتصل بالهدف الذي يريد سجانهم تحقيقه في كلا الحالتين. والهدف الذي ندعي بأنه يريد تحقيقه هو إعادة صياغة البشر وفق رؤية إسرائيلية عبر صهر وعيهم، لاسيما صهر وعي النخبة المقاومة في السجون. وبالتالي فإن دراسة حياة الأسرى كعينة مصغرة

عن حياة المواطنين في الأراضي المحتلة يمكنها تبسيط الصورة وإيضاحها لفهم المشهد الفلسطيني برمته.

لا ينتهي الشبه بين السجن الصغير والسجن الكبير فلسطينياً عند هذا الحدّ. بل هناك تشابه في القراءة الخاطئة والمعالجات التقليدية العاجزة عن النهوض بالقضية الفلسطينية كما هو النهوض بقضية الأسرى. إن النماذج الحاضرة في أدبيات القوى السياسية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، أو قراءة سياساته، ما زالت نمطية تُستمد شكلاً ومضموناً من أدبيات حركات التحرر وتجاربها التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتشكلت في ظل الحرب الباردة، وفي مرحلة حضارية مختلفة عما نواجهه اليوم. فكما أن أدب السجن لا يعكس واقعها اليوم، فإن الأدبيات السياسية وفرضياتها عاجزة عن معالجة الواقع السياسي. وبينما يواجه الفلسطيني منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، واقعاً يستمد المحتل أفكاره ونظرياته وأدواته القمعية من واقع حضاري ما بعد حديثي، أو كما يسميه بويمن "الحدائث السائلة"⁽¹⁾ - فإن القوى السياسية الفلسطينية تبدو عاجزة عن تشخيص واقعها، وتقديم تفسيرات وحلول قادرة على استنهاض الجماهير، أو على الأقل منحها الإحساس باليقين، حتى وإن جاء هذا اليقين على شكل تفسير لكوارثها. إن الأدوات والمفاهيم الفلسطينية في التحرر تخلفت

(1) زيجمونت بويمن، الحدائث السائلة (القدس: الجامعة العبرية، 2007)، ص 2-7. يقسم بويمن الحدائث إلى مرحلتين/حدائث أو "حدائث صلبة" و"حدائث سائلة"، ويرفض التعريف الدارج "حدائث" و"ما بعد الحدائث" لكونهما يقدمان الحدائث وكأنها مرت بمرحلتين مقطوعتين لا صلة بينهما. ويعتقد بويمن بأنهما متصلتان تجريان حواراً بينهما. هذا التعريف يمكننا من فهم أعمق للاحتلال ما بعد أوسلو. فالاحتلال المباشر يمثل مرحلة الحدائث الصلبة فيما الاحتلال اليوم يمثل المرحلة السائلة وهي برأينا احتلالٌ شموليٌّ.

عن الواقع فعدت بحدّ ذاتها أدوات للقمع والتعذيب. وهي تقودنا رغم التضحيات المتتالية إلى طريق مسدود. إننا أشبه بمن يواجه حرباً نووية بسيف، فما نراه في الواقع أو ما يبدو لنا أننا نراه جرّاء هذا العجز، هو أيضاً أشبه بحرب من كتب التاريخ كغزوة "الخنديق" أو غزوة "أحد" فتصبح المسافة بين أدوات تغييرنا للواقع والواقع ذاته شاسعة، بحجم المسافة بين التاريخ والمستقبل.

هكذا هو حال الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية موضوع دراستنا. يشكون حالاً غير قائم، ويعجزون عن وصف ما هو قائم. إنهم يواجهون تعذيباً ليس بمقدورهم تحديده شكله ومصدره. ونحن لا ندعي بأننا نقدم من خلال هذه الأوراق تفسيراً شاملاً، أو تعريفاً وافياً للتعذيب. بل هي فقط صرخة تحاول أن تقول: افعلوا شيئاً قبل فوات الأوان. إن مهمة كشف ما يجري في السجون وتوضيحه للرأي العام في إطار تعريف جديد للتعذيب، هي مهمة لجان حقوق الإنسان ولجان الأسرى. لكنها قبل كل شيء مهمة الفصائل الوطنية والقوى السياسية الفلسطينية. فالقضية المطروحة ليست قضية حقوقية أو إنسانية وإنما هي سياسية بالدرجة الأولى.

إن هذه الأوراق لا تدعي بأنها بحث علمي، فقد كتبت في السجن حيث لا مصادر جدية يمكن الاعتماد عليها، واعتمادنا أكثر على الذاكرة؛ على الأقل في تناولنا لما يجري في المعازل التي بنتها إسرائيل، خصوصاً مع كوننا محتجزون ومعزولون عن العالم منذ ما يقارب ربع قرن. وذلك، وبشكل أساسي، لتبيان أن ما يجري في السجون الصغيرة ليس مجرد احتجاج وعزل لأسرى يشكلون خطراً أمنياً على إسرائيل. وإنما هو جزء من برنامج شامل ومخطط علمي ومدروس يهدف إلى إعادة صهر الوعي الفلسطيني.

إن حالة نجاح أو فشل هذا المخطط مرهونة بالدرجة الأولى بقدرتنا على كشفه والوقوف على تفاصيله المخرجة في كثير من الأحيان، بعيداً عن محاباة الذات والكذب عليها. فالمطلوب وضوح وصراحة، وبحث علمي وليس خطاباً حماسياً يشيد بالأسرى ونضالاتهم وتضحياتهم، بحث يجيب على الأسئلة والتساؤلات التي نأمل أن نتمكن من إثارتها في هذه الأوراق.

وليد نمر دقة

سجن جلبوع

أواخر تموز 2009

إبادة سياسية..

أقل من شعب.. وفق الإبادة المادية

ذهل أعضاء الوفد الجنوب أفريقي الذي زار فلسطين⁽¹⁾ - من حجم وطبيعة الإجراءات الإسرائيلية ذات الطبيعة الشمولية التي فرضتها على الفلسطينيين، والتي وصفوها بأنها إجراءات فاقت إلى حدّ بعيد ما قامت به حكومات جنوب أفريقيا في مرحلة الأبرتهايد. فلم يكن هناك وفي أسوأ مراحل الفصل العنصري شوارع للسود وأخرى للبيض، كما هو حاصل في الأراضي المحتلة حيث شوارع للعرب وأخرى لليهود. ولم يكن الفصل فصلاً كاملاً ومطلباً إلى هذا الحدّ الذي أقامه الاحتلال. فقد ظلت على الدوام مناطق معينة يلتقي فيها البيض والسود. وما زاد هذا الوفد الجنوب أفريقي ذهولاً وحيرة، وجعل مصطلح "الفصل العنصري" غير قادر على توصيف الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال وتعريفها، هي الحواجز التي تفصل ليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، وإنما بين الفلسطينيين أنفسهم. فإسرائيل كما هو معروف قسمت الأراضي المحتلة وقطعتها إلى معازل صغيرة حوّلت حياة السكّان إلى جحيم.

إن هذه الدراسة تدعي بأن الهدف النهائي الذي تسعى حكومات إسرائيل لتحقيقه منذ السنة الثانية للانتفاضة يختلف عما

(1) نشر الخبر+ مقال في هآرتس كتبته عميرة هس أو جدعون ليفي.

أرادت حكومات جنوب أفريقيا تحقيقه عبر سياسة الفصل العنصري. وهو ما يجعل الإجراءات الإسرائيلية بهذه الشمولية والعمق والسيطرة الكاملة على حياة المواطنين الفلسطينيين. فالهدف ليس الفصل العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما العنصرية هي أداة لتحقيق الهدف الأساسي الذي هو إعادة صهر الوعي الفلسطيني بما يتسق ومشروع الدولة العبرية. إن العنصرية في هذا السياق ليست عنصرية إسرائيلية شعبية منفلة وغير عاقلة كالعنصرية التي يمثلها المستوطنون، وإنما عنصرية منظمة تقف وراءها كامل المؤسسة الإسرائيلية بمنطقها وتبريرها القانوني والأخلاقي. لقد أدركت إسرائيل أن المشكلة الحقيقية ليست مع القيادة الرسمية والمفاوض الفلسطيني، وإنما مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض سقف الرؤية الإسرائيلية للحل، وييدي استعدادا للمقاومة بما يجعل رافد الفصائل المقاومة من المقاومين لا ينضب، ويحوّل أي إمكانية للتسوية مع المفاوض الفلسطيني إمكانية مستحيلة التطبيق.

لقد صرّح قائد الأركان الإسرائيلي السابق "بوجي يعلون" أثناء سنوات خدمته العسكرية في الانتفاضة، وفي أكثر من مناسبة وعلى نحو واضح وصریح، بأنه لا بد من "إعادة صهر الوعي الفلسطيني"⁽¹⁾ - وأن الخطط العسكرية لجيشه تستهدف تحقيق ذلك. وعليه فإن تقسيم الأراضي المحتلة إلى معازل نقرأه في هذا السياق الإسرائيلي، سياق خطة صهر الوعي؛ وإن كان يقدم التقسيم كإجراء أمني يهدف إلى منع تنقل المسلحين، وإحباط أي اتصال بين المناطق الفلسطينية المختلفة يمكن من نقل المعدات والخبرات القتالية، أو الوصول لقلب إسرائيل. وإذا كانت الخطة تستهدف فيما تستهدف

(1) تصريحه ظهر في الصحف العبرية.

تحقيق ذلك فعلاً. إلا أنها بالأساس أداة عنصرية من أدوات صهر الوعي بصفته الهدف العام الذي حدده قائد الأركان يعلنون لجيشه. لقد عنت المؤسسة الإسرائيلية في البداية بعملية "صهر الوعي"، جعل فكرة المقاومة فكرة مكلفة عبر هدم البيوت والقتل والتدمير الواسع. وقد بات من الواضح تمامًا اليوم بأن حجم القتل والهدم والتخريب، للمنشآت والمزارع، الذي كلفت بتنفيذه المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى حجم الاعتقالات الواسع في صفوف المواطنين الفلسطينيين، يفوق حاجات إسرائيل الأمنية. فقد أدرك القادة الإسرائيليون أن استخدام القوة العسكرية لوحده، وفي ظل غياب أفق سياسي حقيقي سيجنون من خلاله ثمارًا ونتائج عكسية. فالموت بال عشرات يومياً لمواطنين عزل، جعل الموت أسهل من مراقبة مشهد الموت على مدار الساعة كل يوم. لقد دفع هذا الموت العشرات من الشباب يومياً للانضمام، كاستشهاديين، لصفوف المقاومة. ووجدوا فيه خلاصاً يحمل العزة والكرامة⁽¹⁾.

إن أي مقاومة بحاجة لبنية تحتية مادية ومعنوية، والجيش الإسرائيلي بإجراءاته التي استهدفت البنية التحتية المادية للمقاومة يبتغي الوصول إلى نقطة "صهر الوعي". وعلى نحو أدق إعادة تقييم الأدوات والسبل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. فإذا كان استهداف البنية التحتية المادية للمقاومة، عبر مراكمة كتلة حاسمة في فترة زمنية قصيرة، من قتل ودمار وإغراق المشهد بالدم، غير كاف لإحداث

(1) من خلال استبيان مررته على الأسرى ممن حاولوا تنفيذ عمليات استشهادية ولم ينجحوا. تبين أن الغالبية الساحقة منهم يعززون دافعهم للعمل لممارسات الاحتلال وما شاهدوه من قتل وتحديدًا قتل الأطفال، وقد أشاروا جميعهم نتيجة لذلك بأنهم كانوا يشعرون كمن ينتظر دوره للموت، فضلوا الموت بالوقت والطريقة التي يختارونها.

اختراق في الوعي الجماهيري الفلسطيني؛ فإنه بدأ من الضروري إضافة مكونات جديدة للاتحة الاستهداف التي يعتقدون بأنها كفيلة بإحداث الاختراق المأمول لـ "صهر الوعي الفلسطيني".

إن المكونات الجديدة التي استهدفت هي عناصر البنى التحتية المعنوية للمقاومة. وعندما نتحدث عن "البنية التحتية المعنوية". نقصد بشكل خاص مجموع القيم الجامعة التي تجسد مقولة الشعب الواحد في الحياة اليومية. إنه من غير الممكن بل والمستحيل أيضاً أن توحد مجموعة من البشر طاقاتها وإمكاناتها وأن تصبح مجموعة، دون أن يكون لها هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة بين غالبية أفرادها. وإنه لمن المستحيل تماماً أن تتشكل مثل هذه الأهداف دون أن تكون هناك قيم جامعة تمثل رابطاً معنوياً وقيماً ينظم حياة أعضاء هذه المجموعة، قيم من شأنها أن تحولهم من أفراد - إرادات إلى مجموعة شعب.

لقد مثل التعاضد والتكافل الاجتماعي الفلسطيني بين جميع الفئات والطبقات والمناطق الجغرافية، والذي تجلى بوضوح أكبر أثناء الانتفاضة الأولى، التجسيد الحي والمادي المباشر لمقولة الشعب الواحد والمصير والآمال والأهداف الواحدة. وعندما نشير إلى الاستهداف الإسرائيلي للبنية التحتية المعنوية للفلسطينيين بهدف صهر وعيهم، إنما نقصد تماماً استهداف هذه التجسيديات اليومية الصغيرة منها والكبيرة، ومجموعة الأنشطة والأفعال المنظمة والعفوية، الفردية والجماعية، المتناثرة والمركزة، والتي تعبر عن تركيبة نفسية ومعنوية جعلت الصمود أمام بطش الآلة العسكرية الإسرائيلية أمراً ممكنًا، ليس الصمود السلبي المتلقي فقط وإنما أيضاً الصمود الإيجابي المبادر.

إننا في هذه الدراسة، نميل للاعتقاد بأن إسرائيل ومنذ العام 2004 أنجزت نظاماً علمياً شاملاً وخطيراً، يعتمد أحدث النظريات في الهندسة البشرية وعلم نفس الجماعات بغية صهر الوعي الفلسطيني عبر تفكيك قيمه الجامعة. فنحن أمام مجموعة من النظم والمستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتناغمة، التي يمثل "صهر الوعي" واحداً من أهم أهدافها. فيما يمثل هذا النظام الإسرائيلي بكيته حالة من حالات الإبادة السياسية (بوليتي سايد). ورغم إدراكنا للإشكالية التي قد يثيرها مثل هذا الاستخدام في تعريف الحالة الفلسطينية كإبادة سياسية، إلا أننا نعتقد بأن النظم التي وضعتها إسرائيل مخيفة بعلميتها ومنطقها العقلي وتشبه إلى حد بعيد حالات عرفت كإبادة سياسية⁽¹⁾. حيث تشمل خططاً وبرامج ومواقف تبدو للمراقب كأنها فوضى

(1) بل ونعتقد بأنه يمكن استخدام مفهوم إبادة شعب في الحالة الفلسطينية، أنظر ما كتبه القاضي كارلوس روسينسكي بقرار إدانته لأحد مجرمي الحرب في الأرجنتين.

Federal oral court no.1case NE 225/06, September 2006, www.rodolfwalsh.org

أنظر أيضاً:

United nations office of the high commissioner for Human Rights "convention on the prevention and punishment of genocide" approved December 9, 1948, www.org.

فقد اعتبر الجرائم التي حصلت بين الأعوام 1976-1983 إبادة شعب، رغم إقراره بأن معاهدة الأمم المتحدة لمنع إبادة الشعب تعرف الإبادة على أنها "النية في إبادة مجموعة قومية، إثنية، دينية، أو عرقية بأكملها أو جزء منها". صحيح أن المعاهدة لم تشمل الإبادة لأسباب سياسية لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة أجمعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1946 على قرار يقضي بمنع إبادة شعب والذي يشمل (إبادة مجموعة عرقية دينية سياسية وأخرى بأكملها أو جزء منها) لكن حذف كلمة "سياسية" من المعاهدة بعد عامين من تاريخ القرار جاء استجابة لطلب ستالين.

وارتباك وتناقض في السياسة الإسرائيلية لكنها في حقيقة الأمر
فوضى منظمة تهدف إلى التالي:

1. تفكيك البنى والمؤسسات الفلسطينية الاقتصادية والثقافية
ومؤسسات المجتمع المدني، ليس تفكيكاً كاملاً وإجهازاً كلياً وإنما
إبقاؤها دون النظام ودون الفوضى.

2. التفاوض السياسي الدائم دون توقف على نحو يخلق الوهم بأن
الحل بمتناول اليد ووشيك، وفي المقابل خلق وتثبيت الوقائع على
الأرض عبر الاستيطان ليقى الحال دون الحل ودون الجمود.

3. تفكيك البنية التحتية لمقولة الشعب عبر الإجهاز على القيم
الجامعة للشعب الفلسطيني لاسيما قواه وفتاته الحاملة والمدافعة
عن هذه القيم كالأسرى بصفتهم الطليعة النضالية. هكذا ليغدو
الشعب الفلسطيني أقل من شعب وفوق الإبادة المادية.

إن أخطر ما في هذا النظام أنه من الصعب الإحاطة به من قبل
المواطن العادي والمتوسط، لاسيما وأنه نظام مقسم إلى مشاهد
منفردة لا يرى منها المواطن إلا أجزاءً محددة. فيما يرى الاحتلال
ويراقب ويحيط بكل المشهد الفلسطيني بأقل ما يمكن من الإمكانيات
والزمن والتكلفة. وهذه الإحاطة الشاملة والنافذة بحياة الفلسطيني
لم يكن بالإمكان تحقيقها دون التطور الهائل في تكنولوجيا
المعلومات ووسائل الاتصال والمراقبة الإلكترونية. وبظرة سريعة
يمكن، وبسهولة، ملاحظة ما يعيشه الفلسطينيون من نظام شمولي
وضعته إسرائيل، يشبه إلى حد بعيد ما وصفه جورج أورويل عن
"الأخ الأكبر" في روايته (1948). حيث يراقب الأخ الأكبر
(السلطة) لا السلوك والمواقف وإنما الآراء والأفكار التي تدور في
عقول الناس. فإسرائيل تراقب المواطن الفلسطيني وتسيطر على

حياته بالكامل تماماً كـ "الأخ الأكبر"، إن كان ذلك عبر الكاميرات المنتشرة في المدن، كالقدس، أو عبر مراقبتها لكل المدن الفلسطينية بطائرات الاستطلاع والأقمار الاصطناعية. أو عبر مراقبة الأثير مثل الهواتف المحمولة والفاكسات وأجهزة الكمبيوتر. إن هذه السيطرة الشمولية تمكنها من التدخل في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات السياسية لمجتمع بأكمله. هذا بالإضافة إلى سيطرتها عبر الحواجز على مداخل ومخارج المدن والمحافظات. وبهذا المعنى، فإن الإبادة السياسية التي تنفذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، هي مشروع حدائوي بالنظريات والأدوات التي تستخدمها. وبعقدادنا فهو مشروع لم يسبق لشعب آخر أن واجهه مثيلاً له في التاريخ من حيث مستواه التقني ودقته وشموله، إلا إذا استثنينا الإبادة الجماعية - المحرقة التي واجهها اليهود في الحرب العالمية الثانية على يد النازية.

على الرغم من صعوبة الإحاطة بهذا النظام، فإنه بالإمكان تبسيطه وإدراك مركباته وتعقيداته من خلال إجراء بعض المقارنات بين نموذج السجون الذي ستركز عليه موضوع بحثنا ودراستنا، من جهة، وبين ما يجري في الأراضي المحتلة من جهة أخرى، حيث نجد تطابقاً بين إجراءات الاحتلال هناك مع ما يجري هنا في السجون الإسرائيلية التي هي المختبر الذي يتم من خلاله اختبار السياسات التي تستهدف الحالة المعنوية والاجتماعية الفلسطينية.

إن التشابه بين السجون والمعازل في الأراضي المحتلة قد يفيد في حل الإشكالية المفاهيمية في توصيف الحال الفلسطينية.. حيث توصف حيناً بالفصل العنصري وحيناً آخر بالجيتو. فيما يتجاوز الواقع هذه التوصيفات، التي كثيراً ما تترك ما يستند عليها من

قرارات. فقد تصف بعض أجزاء المشهد الفلسطيني لكنها تظل عاجزة عن الإحاطة بكل المشهد والواقع الفلسطيني. فالفصل بين الفلسطيني والفلسطيني مثلاً لا يمكننا توصيفه على أنه فصل عنصري. كما أن معازل الفلسطينيين ليست جيتوات مؤقتة ومحطات يُجمعون فيها قبل "الحل النهائي"⁽¹⁾، وإنما هي الحل النهائي، والمستهدف من هذا الحل ليس الجسد عبر إبادة جماعية، بل، إن صح التعبير، الروح عبر إبادة ثقافية وحضارية. وفي مجمل الأحوال لم يعد مفهوم "الاحتلال" كافيًا ولا حتى مصطلح "الاحتلال الاستيطاني"، لتوصيف شمولية وعمق الحالة بعد أو سلو تحديداً.

إن مجمل هذه التوصيفات تكشف عن سياسة وأهداف إسرائيلية أكبر من حاصل جمعها. إننا أمام إبادة سياسية، وهدف هذه الدراسة تبيان عناصرها من خلال نموذج السجون، وتفكيك مكوناتها ومن ثم إعادة تركيبها عبر إطار نظري يوفر لنا الإمكانية لكشف النظام والانسجام بين مجمل تفاصيل السياسة الإسرائيلية. إن ما يوفر لنا مثل هذا الإطار النظري، هو ما كتبه ميشيل فوكو في كتابه - المراقبة والمعاقبة - ولادة السجن، حول المشتمل Panopticon نظام السجن الدائري لجرمي بنتهام⁽²⁾، وما طوره زيجمونت بومين من فهم أكثر عمقاً بما يتناسب ومرحلة ما بعد الحداثة. كما أن ما كتبه ناعومي كلاين بشأن عقيدة الصدمة يوفر لنا صورة واضحة بما يتصل بعملية غسيل الدماغ الجماعية ومصدرها العلمي والنظري

(1) يقصد بـ"الحل النهائي" التسمية التي أطلقها النازيون على خطة الإبادة الجماعية لليهود في أوروبا بعد تجميعهم في جيتوات أثناء الحرب العالمية الثانية.

(2) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة (بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990) ص 210.

واستخداماتها العملية في تثبيت السياسات والنظم الاقتصادية بما يخدم المصالح الأمريكية في بعض الدول التي مرت بتجربة الصدمة. وقبل أن نركز على السجون كنموذج لعملية غسيل الدماغ أو زعزعة القيم الوطنية الجامعة التي تمثل مقولة الشعب في أوساط الأسرى الفلسطينيين، كما في أوساط المجتمع الفلسطيني بكامله - فإننا نعرض تحت عنوانين تعريفاً سريعاً للمشتمل كما يقدمه فوكو، وعقيدة الصدمة كما تعرضها ناعومي كلاين، كأداتين أساسيتين سنستخدمهما في تحليلنا لما يمارس في السجون الإسرائيلية من أشكال تعذيب حديثة. فما هو المشتمل؟ وكيف يطبق في السجون الإسرائيلية كأداة سيطرة؟ وما هي عقيدة الصدمة.. وأين تبدأ الصدمة في حياة الفلسطينيين وأين تمتد؟

تعريفات:

المشتمل - Panopticon:

تأتي أهمية استخدام هذا النموذج من السجون فيما قدمه ميشيل فوكو من دراسة وتحليل لفهم القوة الحديثة واستخدامها في المراقبة والسيطرة. فإذا كان ما أقامته إسرائيل من معازل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو عبارة عن سجون كبيرة، وما تحاول تطبيقه بحق الأسرى داخل السجون الصغيرة هو استكمال لنفس السياسة هناك، فإنه من الطبيعي والأجدي دراستها أولاً. تمثل هذه الأدوات النظرية. فالمشتمل هو الصورة الهندسية البنائية لهذا النموذج من السيطرة والمراقبة التي تقوم بها إسرائيل ليس بغرض الأمن ومتطلباته فحسب، وإنما لإعادة صياغة البشر عبر السيطرة الكلية عليهم وعلى تفاصيل حياتهم ومراقبتهم، أو خلق وهم المراقبة الدائم لدى كل مواطن فلسطيني.

يصف فوكو "مشمتمل" (بنتهام) على أنه عبارة عن مبنى دائري الشكل وفي الوسط برج مراقبة، وفي داخل هذا البرج نوافذ واسعة تفتح على الوجه الداخلي للحلقة. ويقسم البناء الجانبي إلى غرف معزولة. كل واحدة منها هي بطول عرض البناء، ولكل غرفة شبكاكان؛ شبك من ناحية الداخل مطابق لشبائك البرج، وشباك يطل على الخارج يتيح للنور أن يقطع الغرفة من أركانها إلى أقصاها؛ عندها فإن وضع مراقب واحد في البرج المركزي يكفي. وفي كل غرفة يجلس مجنون أو مريض أو عامل أو محكوم، وفقاً لطبيعة المؤسسة التي بني من أجلها هذا المبنى. وبفعل النور المعاكس تنعكس الظلال الصغيرة الأسيرة الموجودة في غرف الأطراف فتسهل رؤيتها من البرج. وبقدر ما توجد أقفاص، بقدر ما توجد مساح صغيرة حيث ينفرد كل ممثل وحيداً تماماً ومراقبا بصورة دائمة. إن التجهيز المكشافي (البانويي) هو بمثابة وحدات زمنية تسمح بالرؤية اللامنطقية وبالتعرف الآني، وبالإجمال يقول ميشيل فوكو: "إن هذا النظام يعكس مبدأ الزنزانة ووظائفها الثلاث.. الحبس، الحرمان من الضوء، والإخفاء. إلا أنه لا يحتفظ إلا بالوظيفة الأولى وتلغى الوظيفة الأخرى. فالضوء القوي ونظرة المراقب يأسران أكثر مما يأسر الظل الذي يحمي في النهاية. إن الرؤية هي شَرَكٌ"⁽¹⁾.

وما يتيح مثل هذا النظام بالدرجة الأولى، هو تفادي الأسرى (أو الجماهير) ككتلة بشرية واحدة عبر تقسيمهم. حيث كل واحد محبوس في مكانه بصومعته يُرى من قبل المراقب وجهاً لوجه؛ ولكن الجدران الجانبية تمنعه من الاتصال برفاقه. إنه مرئي ولكنه لا يرى، إنه

(1) المصدر نفسه، ص 210.

موضوع استعلام لكنه لا يشكل أبداً موضوعاً في الاتصال، إنه جسم وموضوع متلقي سلبي، لكنه أبداً ليس ذاتاً فاعلة.

إن انعدام الرؤية هذا هو ضمان النظام، فإذا كان الموقوفون أسرى فلا خوف من وجود مؤامرة لمحاولة هرب جماعية أو مشروع للمواجهة. والأثر الرئيسي للمستشرف (بانوبتيك) هو الإيحاء للمعتقلين بوجود حالة واعية ومتواصلة من الرؤية الدائمة لهم ومراقبتهم مما يؤمن وظيفية السلطة الأوتوماتيكية، ويجعل الرقابة دائمة بمفاعيلها وتأثيرها على المعتقلين حتى ولو كانت متقطعة وغير دائمة في عملها الفعلي. بحيث لا تكون هناك ضرورة للسلطة مجسدة ومكتملة كي تنفذ ممارساتها. فهذا الجهاز الهندسي آلة لخلق ودعم السلطة بصورة مستقلة عن الشخص الذي يمارسها إلى درجة أن المعتقلين أنفسهم يتحولون إلى حاملين لهذه السلطة يمارسونها على أنفسهم. لقد وضع بنتهام المبدأ القائل بأن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، منظورة بأن يكون ظل البرج المركزي العالي أمام ناظري الأسرى باستمرار ولكي تتم مراقبتهم بصورة غير ملموسة، فيجب أن لا يعرفوا أبداً إن كانوا تحت النظر الآن ولكنهم يجب أن يكونوا على يقين بأنهم قد يصبحون تحت النظر دوماً.

عقيدة الصدمة:

في إحدى كراسات الإرشاد التي أصدرتها وكالة الـ C.I.A لحقيقتها والتي تتناول طرق انتزاع المعلومات من الأسرى أثناء التحقيق وردت الفقرة التالية: "هناك لحظة قصيرة جداً يمر بها (الأسير) يكون أثناءها متجمد الذهن وفي حالة أشبه بالشلل النفسي. هذه الحالة تحصل نتيجة تجربة كارثية أو شبه كارثية تحطم عالم الموضوع (أي

الأسير) وتقديره وفهمه لذاته في هذا العالم... محقق ذو خبرة يشخص هذا الوضع مباشرة ويعرف بأن المصدر (أي الأسير) جاهز للتعبئة والامتثال أكثر مما كان عليه في الماضي⁽¹⁾.

إن عقيدة الصدمة التي نعرضها هنا باختصار، تحاكي هذه التجربة تمامًا وبدقة. فما يسعى التعذيب لتحقيقه بما يمارسه على الأفراد في غرف التحقيق، تسعى عقيدة الصدمة لتحقيقه بمقاييس جماهيرية واسعة. ففي كتابها "عقيدة الصدمة" كتبت ناغومي كلاين⁽²⁾ بأن من أبرز الأمثلة لفعل الصدمة على نطاق جماهيري واسع هي صدمة الحادي عشر من أيلول. والتي مثلت بالنسبة للملايين من الناس، والأمريكيين تحديدًا، حدثًا "حطم عالمهم المؤلف"، وجعلهم مفتوحين على مرحلة من فقدان الإحساس بالمكان والزمان. وجعل الفرد عاجزًا عن معرفة هويته الذاتية وبدا شديد الارتباط والانكفاء. وهو الوضع الذي استغلته إدارة بوش بمهارة عالية، حيث وجد الناس أنفسهم يعيشون فيما يشبه عام الصفر. وغدوا صفحة بيضاء يمكن أن تكتب عليها الإدارة الأمريكية الكلمات والمفاهيم الجديدة التي أرادت لها كـ "صراع الحضارات".."محور الشر".."فاشية إسلامية" وغيرها⁽³⁾.

لم تتشكل وتتطور عقيدة الصدمة في بداية الأمر نتيجة تجربة وخطأ داخل أقبية التحقيق، وإنما بدأت كتجارب على مرضى في معهد للطب النفسي وعلى يد أكاديميين في إحدى الجامعات الأمريكية. فقد مولت وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ C.I.A في

(1) ناغومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 27-28.

(2) المصدر نفسه، ص 28.

(3) المصدر نفسه، ص 29.

فترة الخمسينات تجارب غريبة قام بها طبيب كندي على مرضاه النفسيين في معهد "أولون" بجامعة ميكيجين تحت إشرافه كرئيس للمعهد. وقام هذا الطبيب والذي يدعى يووان كميرون، بحجز مرضاه في حالة من التخدير والعزل التام عن محيطهم. ثم عرضهم لضربات كهربائية وأعطاهم جرعات كبيرة ومتنوعة من المخدرات، الأمر الذي دهور حالتهم النفسية وأعادهم لفترة الرضاعة أو ما قبل القدرة على النطق. وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا التدهور في حالة المرض مؤشراً على فشل التجربة بل العكس تماماً. فهو لم يشأ معالجة مرضاه بل وكما نشر في مقالات عديدة له، خلقهم من جديد. فقد آمن بأنه قادر، من خلال إفقاد مرضاه قدرتهم على الإحساس بالزمان والمكان، وعبر محو ذاكرتهم وتصورهم عن أنفسهم أو محو ما تعلموه خلال حياتهم عن ذاتهم ومحيطهم وتحويلهم إلى لوح أبيض، على التغلغل لدماعهم. وزرع السلوكيات والمفاهيم المرجوة. بكلمات أخرى لقد أراد القيام بغسل دماغ مرضاه وتحويلهم إلى أشخاص آخرين نفسياً وعقلياً⁽¹⁾.

لقد أخذت نتائج هذه التجربة واستخدمت بأشكال وفي مجالات عدة وعلى نطاقات ومستويات مختلفة. بدءاً من صياغة إرشادات وكراسات خاصة بمحقيقي الـ C.I.A حول كيفية انتزاع الاعترافات من الأسرى، حيث استخدمت عقيدة الصدمة في التحقيق مع سجناء المعارضة السياسية بدول عديدة، كما تشير ناعومي كلاين؛ من بوليفيا وتشيلي في حقبة بينوشيه ودول أمريكا اللاتينية

D. Ewen Cameron, J.G. Lohrenz and K. A. Handcock, "The (1) Depatterning Treatment of Schizophrenia," comprehensive psychiatry 3, no.2 (1962):67

عمومًا إلى أسرى الحرب في العراق وأفغانستان وجوانتينامو وفي السجون السرية الأمريكية المنتشرة عبر العالم منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. كما استخدمت نتائج هذه التجربة في النظرية العسكرية التي صيغت الإستراتيجية الأمريكية لاجتياح العراق وفقًا لها، حيث سميت "الصدمة والترويع"، ليس فقط بهدف تحقيق الأهداف العسكرية في الاستيلاء على العراق وإنما في تحويله كمجتمع إلى ما يشبه الرضيع، تمامًا كما ظهر أثر تلك الصدمة على الأفراد في تجربة الدكتور يوان كميرون، في خنوعهم واستعدادهم للتعلم، أي بكلمات أخرى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع بدائي وما قبل وطني، إلى صفحة بيضاء يكتب وينقش المحتل الأمريكي فوقها ما يشاء. فالصدمة من شأنها أن تشل القدرة على التفكير المنطقي وتلغي القدرة على مقاومة إرادة المحتل. لكنه ولضمان عدم ظهور أي إمكانية مستقبلية لاستعيد الرازح تحت الاحتمال القدرة على التفكير بمنطق، وبالتالي استعادة فكرة المقاومة فإنه يجب تحطيم كل ما هو قائم من إمكانيات ونظم ومفاهيم تحطيمًا شاملاً، وكلما كان الدمار كبيراً وشاملاً كلما كانت الصدمة عميقة تحول الفرد أو الجماعة إلى لوح أكثر نقاء.

إن الصدمة كما تبين كلاين في كتابها ليست بالضرورة حرباً يُبادر إلى شنّها ضد بلد⁽¹⁾ بغية صياغته من جديد كما جرى في العراق، وإنما يمكن أن تتحقق الصدمة بأشكال عديدة كالتحولات العسكرية أو هجوم إرهابي، أو انهيار اقتصادي أو كارثة طبيعية كالسوناامي. فهذه الأحداث والكوارث من شأنها أن تلين مجتمعات

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 29.

بأكملها تماماً مثلما يفعل التعذيب الجسدي بالأسرى في غرفة التحقيق. فكما أن الأسير الخائف يكون مستعداً لإفشاء أسماء رفاقه أو التنكر لمعتقداته في لحظات يكون فيها فاقدا القدرة على التفكير جراء الصدمة، كذلك تكون المجتمعات أيضاً. فالجتمعات المصابة بصدمة ميالة أكثر للتنازل عن مبادئها التي ما كانت لتتنازل عنها في ظروف أخرى.

لقد آمن أصحاب عقيدة الصدمة بأنه بمقدورهم صياغة المجتمعات كما الأفراد وفقاً لمصالحهم وأهدافهم، وقد استخدمت نظريتهم في تعميم وفرض نظم اقتصاديات السوق الحرّ في دول عديدة. إن كان في دول أمريكا اللاتينية في أعوام السبعينيات أو في روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي بالإضافة إلى فرضها على جنوب أفريقيا بعد إلغاء نظام التمييز العنصري، ومحاولة فرض اقتصاديات السوق وخصخصة لبنان في مؤتمر باريس عقب "صدمة" حرب لبنان الثانية صيف 2006، وقد استطاعت دول أمريكا اللاتينية الخروج من الصدمة وآثارها الاقتصادية بعد 27 عاماً تقريباً، كما استطاع لبنان ومقاومته، عبر إعادة الإعمار بقواه الذاتية، رفض شروط الدول الغربية والبنك الدولي. وعليه فإن الصدمة ليست قدرًا محتومًا وهناك دوماً سبيل للخروج منها والإفلات من براثن ما يخطط للبلدان التي تقع تحت وطأة الصدمة سواءً كانت حرباً أو كارثة طبيعية⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 538-544.

الإضراب عن الطعام كصدمة ثانية..

وصهر وعي للأسرى

عندما قصفت إسرائيل باجتياحاتها المتكررة المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية بطائرات الـ F16 والأباتشي، واقتحمت بدباباتها الأحياء المكتظة بالسكان ودخلت كل زقاق وكل "زاروب" في نابلس وجنين ورام الله، وهدمت بجرافاتها الضخمة الـ D9 البيوت على أهلها. فإن ذلك قطعاً لم يكن بهدف الملاحقة والقضاء على مجموعات صغيرة من المقاتلين الذين كل سلاحهم وأعظمه بندقية الكلاشين.. كما لا يملكون أي خبرة أو تدريب عسكري يذكر.

إن الأمن، وتحديدًا أمن جنودها المدججين والمحصنين خلف ترسانة من الأسلحة والحديد كان سبباً مباشراً وميدانياً قد يفسر مثل هذا الاستخدام المكثف للنيران والعنف والدمار. لكنه لا يفسر الهدف الرئيسي الذي تريد إسرائيل تحقيقه من خلال هذا الدمار الذي كان يستمر في أحيان كثيرة حتى بعد انتهاء المعارك.

إن الهدف الرئيسي هو إحداث حالة من الرعب الشديد في أوساط المواطنين الفلسطينيين وجعل كل مواطن يصل لاستخلاص مفاده أن إسرائيل بقيادتها العسكرية والسياسية فقدت أعصابها وحنّ جنونها، وأنه لم يعد هناك قانون أو محرم من محرمات الحرب قادر على ضبطها. وقد رافق ذلك تصريحات لمسؤولين إسرائيليين تعزز

مثل هذا الاعتقاد. وقد أعطيت التصريحات صدى إعلامياً مقصوداً لتحقيق هذا الغرض. وانتشرت في المقابل تصريحات ومواقف لقادة ومحللين سياسيين فلسطينيين تطالب الأجنحة العسكرية للفصائل بالتوقف عن إعطاء الذرائع والمبررات لشارون وحكومته في الاستمرار بالقتل والتدمير العشوائي. واستندت هذه المواقف والتحليلات على فرضيتين؛ الأولى أن هذه الحكومة الإسرائيلية قد جئت بالفعل ولا يجب إعطاء "هذا المجنون شارون مراده". وكأننا لا نتحدث عن دولة لها مصالح ويضبطها منطق أهدافها. "فالمجنون" كما يتضح كان إستراتيجية تستند إلى الكثير من حسابات العقل.. والفرضية الثانية هي أن الهدف الإسرائيلي من التدمير، وقف العمليات المسلحة لأجنحة فصائل المقاومة. وقد أعلنت هذه الأجنحة أكثر من مرة وقف العمليات وإعطاء فرصة للحوار لكنها قوبلت إسرائيليًا بالاغتيالات والمزيد من القتل. وكان أبرزها الهدنة التي أعلن عنها قبل اغتيال رائد الكرمي قائد كتائب شهداء الأقصى في مدينة طولكرم، الأمر الذي يؤكد أن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي لا علاقة لها بوقف أو عدم وقف العمليات من قبل فصائل المقاومة. فقد بدأت إسرائيل حربها بهذه الذريعة، لكن استمرار عدوانها لا يتوقف بانتفاء العمل المسلح الفلسطيني، أو كما كانت تسمية القضاء على "البنية التحتية للإرهاب".

لقد أرادت إسرائيل كما كان يصرح قادتها صباح مساء "جباية ثمن باهظ" يشكل حالة من الصدمة الشديدة للفلسطينيين يتم استثمارها في صياغة وعي الفلسطيني، بعد ضرب "البنى التحتية المعنوية" للمقاومة، بشكل يمكن لسقف شارون وحكومته التعايش معه حسب تصورهم للحل، لاسيما وأن إسرائيل يمينها و"يسارها"

اعتبرت أن الخلل الأساسي لدى الفلسطينيين هو ارتفاع سقف آمالهم وطموحاتهم، وبالتالي لا بد من تخفيض هذا السقف الذي تجرأ على قوة الردع لجيشها. وباعتقاد شارون فالأمر كله مردّه إلى اتفاقيات أو سلو التي عارضها منذ البداية.

مثمًا كانت الصدمة في تجارب الدكتور كميرون، لا تهدف إلى علاج مرضاه، وإنما إلى خلقهم من جديد عبر مسح ذاكرتهم وغرس ذاكرة جديدة اعتمادًا على رسائل صوتية مسجلة تحمل مفاهيم وسلوكيات جديدة ينوي غرسها فيهم⁽¹⁾، فيبثها لهم مرات ومرات. فإن الصدمة التي أرادت إسرائيل إحداثها في عقل ونفس المواطن الفلسطيني هي أيضًا لم يكن هدفها الأساسي إنهاء عمل الفصائل الفلسطينية المسلحة بجعل فكرتها، أي المقاومة، مكلفة فقط. وإنما محور مجموعة المفاهيم والقيم التي تشكل البنية التحتية المعنوية للمقاومة أيضًا. وأولها مقولة الشعب والقيم الوطنية الحامية للنضال والمناضلين، واستبدالها بقيم ما قبل وطنية يسهل عليها التعامل معها. بكلمات أخرى فإن إسرائيل أرادت من وراء الدمار والقتل إحداث صدمة من شأنها أن تفقد المجتمع والنخب الفلسطينية القدرة على التفكير المنطقي والمتوازن بما يسهل عليها عملية غسيل الدماغ الجماعي دون مقاومة. أو على الأقل أن تحقق استدخال مفاهيم وقيم تفرغ أطرها القائمة من محتواها المقاوم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم تكتف إسرائيل بالدمار والقتل، وإنما اتبعتهما بمجموعة من الخطوات والإجراءات بدءًا بتقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل وانتهاءً بالموافقة، عنوة، على خطة دايتون.

D. Ewen Cameron, "psychic Driving", American Journal of
.15psychiatry 112, No.7 (1956): 502-509

هذا تماماً يتطابق ومراحل تجربة الصدمة على المرضى في معهد "أولون" في جامعة ميكيجن. فبعد "قصف" عقول مرضاه بكافة أنواع المخدرات والضربات الكهربائية، قام الدكتور كميروون بعزلهم عن العالم الخارجي بزنازين انفرادية، وعطل حواسهم بتغطية آذانهم وعيونهم وأكفهم حتى يفقدوا الإحساس بالزمان والمكان⁽¹⁾. ليصبحوا غير قادرين على تحديد هويتهم الذاتية. وهذا بالضبط الغرض الذي تؤديه عملية تقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل في إطار خطة صهر الوعي. فالفلسطيني غير قادر في هذه الحالة على رؤية ومتابعة المشهد الوطني بكامله، وهو غارق في هموم وتفصيل الجزء الذي يعيش فيه من الوطن، فيكفّ بحكم العادة والتكرار ومرور الزمن عن التفكير كمجتمع متكامل، لتأتي مرحلة "إسماع الرسائل الصوتية المسجلة"⁽²⁾، أو عملية غرس المفاهيم الجديدة. وهذا ما تؤديه خطة دايتون. فأخطر ما في هذه الخطة باعتقادنا ليس بعدها الأمني، وإنما القيم التي يربى عليها مئات الشباب ممن يتم تجنيدهم في إطار الأجهزة الأمنية. وممن يفترض فيهم أن يكونوا عماد أي حركة تحرر في نضالها ضد المحتل. فكما استبدلت "الثورة" بـ "السلطة" فقد استبدل "النضال" في تعبئة هؤلاء الشباب "بسيادة القانون" و"المقاومة" بضبط الأمن ومنع "فوضى السلاح". وقد استدخلت فئات من المجتمع الفلسطيني هذه المفاهيم جراء أخطاء فادحة مورست أثناء الانتفاضة.

ولم يعد رفاق النضال اليوم خصوصاً فقط، في سياق موقف سياسي، وإنما أعداء في سياق عملية تعبوية تربوية وثقافية. واحتل في

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 50.

(2) المصدر نفسه، ص 45.

أحسن الأحوال شعار "محاربة الفساد" مكانة مرموقة في الخطاب السياسي بدل "الحرية والاستقلال"، وهو شعار من المفترض أن ترفعه أحزاب وأن يحتل مثل هذه المكانة في دول "شبع" استقلالاً وليس في بلد ما زال يزرع تحت الاحتلال. لا يوجد عاقل يعارض "سيادة القانون" أو حتى محاربة "فوضى السلاح" لكن هذه الشعارات وغيرها لا تطرح في سياق خطاب حركة التحرر التي تناضل ضد الاحتلال وفي إطار إستراتيجيتها وبرنامجهما، وإنما تطرح لتغيب وتغيب معها القيم التي من المفترض أن يتم اشتقاقها منها كعنوان رئيسي للمرحلة. والحال أننا لسنا في هذه الدراسة بمعرض تقييم مدى نجاح أو فشل تطبيقات عقيدة الصدمة وتداعياتها في الأراضي المحتلة. الأمر الذي يستحق الدراسة من قبل دارسين وباحثين أكثر موضوعية منا نحن في ظروف الأسر. وإنما أردنا عرض المناخ العام، والأصح بعضاً من مناخ الصدمة العامة التي يجري في ظلها مواصلة العمل على تطبيق عقيدة الصدمة تجاه الأسرى، ففي السجون لا تختلف تطبيقاتها إلا من حيث الحجم، وذلك سعيًا لصهر وعي ما يزيد عن أحد عشر ألف أسير فلسطيني ممن أطلقت إسرائيل عليهم نواة الانتفاضة الصلبة. لقد كانت أفواج الأسرى تصل تباعاً وبالعشرات يوميًا، فبدت السجون كأنها مشهد الحشر، وكان من السهل ملاحظة الذهول والارتباك على الوجوه، لكنه لم يكن ارتباكاً كافياً بنظر إدارة السجون للسيطرة على هذه الألوف. فبالنسبة لضباطها كان هذا الكمّ البشري خطيراً يجب استيعابه وبسرعة، والأهم السيطرة عليه سيطرة محكمة. فأن تنقل كتلة بشرية منتفضة ومقاومة إلى عنابر السجن، يعني، في حال لم يتم إحكام السيطرة عليها، نقل الانتفاضة إليها. وقد وقفت الأجهزة الأمنية لإدارة السجون علمياً أمام خيارين:

الخيار الأول: أن لا تتيح للأسرى الجدد التقاط أنفاسهم عبر خلق حالة من عدم الاستقرار بتنقلهم الدائم بين السجون، لكنها في هذه الحالة ستحول دون تشكيلهم من أفراد اعتقلوا من مناطق مختلفة إلى جسم أو مجموعة تحكمها قوانين وضوابط ما، بحيث يمكن من خلالها استقراء خطوات الأسرى وتحركاتهم المستقبلية، الأمر الذي يجعلها قادرة على فرض سيطرتها.

الخيار الثاني: تمكين الحركة الأسيرة بأطرها القائمة من استيعاب هذا الكم من الأسرى وإدراجهم في هيكليتها الأمر الذي يعني انضباطهم للتقاليد التي تراكمت وأصبحت تنظم العلاقة مع السجنان. وبالتالي سيكون بمقدور إدارة السجون من ناحية أن لا تتفاجأ بأي سلوك أو تحرك غير متوقع، ولكنها من ناحية أخرى ستقف أمام جسم منظم ويشكل حالة نضالية ومعنوية تستنهض شعبها وقيادته السياسية.

وقد بقيت إدارة السجون تتعامل مع الأسرى وفقاً للخيار الثاني حتى نهاية عام 2003 ومنتصف 2004 إلى أن توفر لها ما يلزم من التجهيز والموارد البشرية للخيار الأول فاستغنت عن تقاليد وأطر نظمت حياة الأسرى، كما نظمت في الآن نفسه العلاقة مع السجنان. وعملت على استبدال المحتوى القيمي لهذه الأطر، أو جزء منها، وحطمت وفككت أجزاء أخرى كما سنلاحظ لاحقاً.

لقد رافق هذه المرحلة بالذات نقاش إسرائيلي بشأن ضرورة خلق قيادة بديلة و"شريك فلسطيني" يمكن التوصل معه إلى حل، الأمر الذي لوحظ أيضاً داخل السجون من خلال السعي لتشكيل قيادة بديلة للأسرى عبر فصل الرموز القيادية للفصائل وعزلهم عن باقي الأسرى في قسمين. ورغم أن العزل كأسلوب عقابي لم يكن

بالجديد لكنه في هذه الحالة لم يكن عزلاً انفرادياً كما في الماضي، باستثناء حالات قليلة، وإنما شمل أعداداً كبيرة من الأسرى ممن يشكلون الصف الأول والثاني من الكادر، وذلك حتى لا يكون العزل محددًا بزمن كما يقتضي قانون العزل الانفرادي. فهو والحالة هذه لم يكن يستهدف عقاب الأسرى بالأساس وإنما كان يستهدف خلق فراغ قيادي يتيح إفراز قيادة جديدة، والتدخل في العمليات الجارية بين الأسرى. وإذا قلنا بأن السجون مثلت مختبراً يتم فيه اختبار السياسات الإسرائيلية فإن الإجراءات في الأراضي المحتلة في بعض الأحيان تتطابق تطابقاً تاماً مع الإجراءات في السجون.

لقد عزلت القيادة الفلسطينية المؤثرة والرافضة للإملاءات الإسرائيلية في المدن الفلسطينية ومنعت من التنقل، بل إن بعضها عزل عزلاً يوازي العزل الانفرادي في السجون. ومثلما قطعت المناطق عقب الاجتياحات الكبيرة إلى معازل، بعد إحداث الصدمة، فقد وازاها في السجون خطوة شبيهة أعقبت الإضراب عن الطعام عام 2004 تمثلت في عملية فصل للأسرى في أقسام معزولة، بعد أن أحدثت الصدمة المطلوبة من خلال الإضراب عن الطعام ونتائجه، ليتم الاستفراد بكل قسم بمعزل عن جسم الحركة الأسيرة لتطبيق ما يشبه خطة دايتون ويوازيها قيمياً في الأسر؛ وذلك كله في إطار خطة صهر الوعي الذي ظل دائماً يشكل الهدف العام والرئيسي لمجمل الإجراءات داخل وخارج السجون.

لم تعد السجون الإسرائيلية والأسرى الفلسطينيون، أو "الحركة الوطنية الأسيرة" كما اعتدنا تسميتهم، على حالها قبل تسلم مدير السجون يعقوف جنوت منصبه. حيث يصف قدماء الأسرى الحال اليوم بأنه "عال مادياً" و"متدن معنوياً" في الآن نفسه. وهذا الوصف

ليس مرده للنوستالجيا التي قد تعيشها الأجيال، وكبار السنّ خاصة، حينئذٍ لماضٍ اندثر. فالأسرى ليسوا استثناء لهذه القاعدة، قاعدة الحنين إلى الماضي، حتى عندما يتعلق الأمر بحياة الأسر والحديث هنا عن أسرى أمضوا ربع قرن أو يزيد من عمرهم في السجن؛ وإنما يعبر هذا الوصف عما جرى من متغيرات عالية نسبياً بإنجازاتها المادية، لكنها منحنطة بما تتركه من أثر معنوي وقيمي سلبي. لقد صور أحد الأسرى بعفوية وبساطة بالغة الحالة القيمية للأسرى رغم البجوحة المادية حيث قال: "كنا في الماضي مع بعض واليوم نحن على بعض". القول الذي يمكن من خلاله تلخيص مجمل المشهد الفلسطيني. لكن المفارقة بين شروط الحياة الجيدة نسبياً وبين إحساس الأسير بحالة من الانحطاط المعنوي تعود بالأساس إلى عدم قدرة الأسرى على تعريف ما يواجهونه وما يتعرضون له من قمع، ولأنه لا يأتيهم بأشكاله الفجة المباشرة والحسيّة، فهم يعجزون عن تحديد سبل ووسائل مواجهته.

وقبل أن نقف على ما اتخذته إسرائيل من إجراءات داخل السجون وتحليلها للتعرف على طبيعة التعذيب الحديث ووسائله وسبل مواجهته، فإنه لا بد من عرض سريع لبعض المقدمات التي كان من الضروري توفيرها. فلكي تجعل حكومة شارون خطة صهر وعي الأسرى خطة واقعية التطبيق، بل وشاملة كما سيتبين لنا لاحقاً، وأن تكون إجراءاتها نافذة إلى أدق تفاصيل حياة الأسير وبزمن قياسي، وأن تنسجم بالتالي مع الخطة العامة لصهر الوعي الفلسطيني التي تشمل مهاماً أخرى لأجهزة الدولة العبرية، كما سبق ولخصناها في نقاط ثلاث.. فقد اتخذت الإجراءات التالية:

أولاً: تم تعيين رجل عنصري مثل يعقوف جنوت على رأس الهرم القيادي لإدارة السجون. عُين جنوت لمنصبه هذا في أواسط عام

2003، وتلقى دعماً مباشراً من رئيس الوزراء أريئيل شارون، الذي تجمعه به علاقة شخصية وقديمة منذ أن كان قائده في كتيبة المظليين 101، وقد ذللت هذه العلاقة القديمة مع شارون كل العقبات البيروقراطية والإدارية التي من الممكن أن تعيق إعادة بناء وهيكله إدارة السجون بما ينسجم ومهمتها الجديدة التي تتجاوز مهمة احتجاز الأسرى. حيث منحه شارون مطلق التصرف في تحديد وتطبيق سياسته. هذا بالإضافة إلى زيادة الميزانية التي أتاحت له تجهيز السجون القديمة بتقنيات ونظم حديثة تتيح له ولشروطه إحكام السيطرة على تفاصيل حياة الأسرى، وبناء سجون جديدة تستوعب آلاف الأسرى الجدد ممن يعتقلهم الجيش الإسرائيلي أو يخطط لاعتقالهم في إطار الخطة العامة لعملية صهر الوعي.

ثانياً: قام جنوت بتوحيد سياسة إدارة السجون وفرض الانضباط لها من أصغر شرطي لغاية أعلى مسؤول رتبة، وأصبح واضحاً تماماً بأن هناك "مايسترو" وقائدا ومقررا واحدا. فلم يعد هناك تفاوت في تطبيق القرارات بين سجن وآخر، وأن وجد تفاوت فهذا بقرار وضمن خطة وتوجه، ولم يعد هناك مكان للعفوية والاجتهاد، فالهامش الذي كان متاحاً لمدير المنطقة أو السجن ضاق تماماً.

ثالثاً: عمل جنوت منذ اللحظة الأولى لتسلمه منصبه على افتعال المواجهة مع الأسرى في أكثر من موقع أولها كان سجن عسقلان الذي تم قمعه بالغاز والمراوات، وقد أسفرت هذه المواجهة عن عدد كبير من الجرحى تم نقل عدد منهم للعلاج في مستشفيات خارجية. كما أعقب هذه الواقعة إجراءات نعتقد بأنها وبالنظر إلى الوراء، كانت خطوة مخطئاً لها مسبقاً، وليس مجرد حادثة تهدف إلى

دفع الأسرى لمربع الإضراب المفتوح عن الطعام موضوعاً وتوقيتاً. وقد تبين لاحقاً بأن جنوت هيا كل الشروط اللازمة حتى يشكل الإضراب عن الطعام نقطة تحول في حياة الأسرى يتم استغلالها بما سيعقبها من سياسة، أو بكلمات أخرى أراد للإضراب أن يتحول إلى صدمة ثانية وقوية (بعد صدمة الاجتياحات والاعتقالات)، تأتي بعدها عملية صياغة وغسيل دماغ.

رابعاً: شرعت إدارة السجون في تطبيق سياسة التفتيش العاري للأسرى على نطاق واسع، واستخدمت العنف المادي والمعنوي. كما استخدمت الكلاب في التفتيش على أجساد الأسرى وأمتعتهم بهدف إهانتهم والمساس بمشاعرهم الدينية؛ فهم يعلمون بأن الكلاب تمثل في الثقافة الإسلامية نجاسة تستوجب التطهر منها، كما استخدمت الكلاب للترويع أثناء نقل الأسرى بين السجون. وقد تركت هذه السياسة آثاراً نفسية ومعنوية بالغة الشدة على الأسرى مثلت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بهم نحو مربع الإضراب المفتوح عن الطعام لوقف الإهانة اليومية وامتهان كرامتهم⁽¹⁾.

خامساً: تم استكمال تركيب الزجاج العازل في غرف الزيارات. وذلك لضمان الفصل بين الأسير وأسرته. فلم يعد بمقدوره أن يلامس أسرته؛ زوجته وأطفاله. واقتصرت العلاقة بهم على حاسة السمع⁽²⁾. لكن الأهم ضمان وقف الصلة بالأهل قبل الإضراب

(1) التفتيش العاري والمسّ بالمشاعر الدينية أسلوب تكرر في جوانتانامو وأبو غريب، وتحديدًا استخدام الكلاب. أنظر ناعومي كلاين، نفس المصدر السابق، ص 136.

(2) هذه المرحلة توازي مرحلة تطويق الحواس في تجارب الصدمة بعد عزل المرض. هدفها الاستفراد بالأسرى بعملية الصياغة من جديد وإضعاف مقاومتها.

تحديداً، حيث من المعروف لدى إدارة السجون بأن تركيب الزجاج سيؤدي بالأسرى لانتخاذ موقف الامتناع عن الزيارة. وهذا للاستفراء بهم بعزلهم عن أهم دائرة اجتماعية تشكل الداعم النفسي والمعنوي، فالزيارة واللقاء بالأسرة يُعيد للأسير توازنه النفسي وتقديره الذاتي وقدرته على مواصلة الصمود.

لم يسبق في تاريخ السجون الإسرائيلية أن ألحت إدارة السجون وحثت الأسرى على خوض الإضراب المفتوح عن الطعام كما فعلت خلال الأشهر التي سبقت الإضراب في أغسطس/آب 2004. بعد أن قامت بكل إجراءاتها آنفة الذكر، وأكملت استعداداتها لمواجهة الإضراب. وقد حاولت قيادة الحركة الوطنية الأسيرة الانخاء لتمير هذه الهجمة الشرسة، خاصة وأن غالبية الأسرى حديثو التجربة في الاعتقال. وذلك من خلال الاستجابة والتعاطي مع السياسة الجديدة لإدارة السجون، مع حفظ ماء الوجه مقابل تخفيف إجراءات الضغط والقمع التي تستهدف الكرامة الإنسانية والمشاعر الدينية. وقد قدم الأسرى رسائل عديدة بهذا المعنى إلا أن مدير السجون قابلها بالرفض القاطع. حتى بدأ الإضراب عن الطعام نهائياً هو المخرج الوحيد أمام الأسرى.

لقد كان جنود قد أعد العدة خلال عام كامل وجهاز كل الإمكانيات لكسر الإضراب بوسائل حديثة تترك الأسرى في حالة من الصدمة الشديدة، وهي على الأقل إمكانيات لم تعهد مثلها الحركة الوطنية الأسيرة في إضراباتها الكثيرة من قبل. إن أهم ما في هذه الوسائل التي أعدت اعتمادها على نظريات حديثة في علم النفس، وعلم نفس الجماعات ونظريات في الحرب النفسية والإعلامية والتضليل تماماً كما لو كانوا يعدون خطة يواجهون بها جيشاً جراراً

وليس أسرى مكبلين، كل ما يملكونه من سلاح هو أحشاؤهم التي تتضور جوعاً. وقد جند لهذا الغرض مهنين ومختصون في هذه المجالات من خارج المؤسسة، قاموا بتفعيل الخطة في أدق التفاصيل وفيما يجب أن يؤديه آخر شرطي مناوب في أقسام السجن. ولم يتركوا أي قضية أو سلوك مهما كان صغيراً وثانويّاً للصدفة أو الاجتهاد الشخصي لأحد، شرطياً كان أو مدير سجن حتى. لقد تبين لنا بأننا أمام منظومة من الإجراءات القمعية مخيفة في منطقتيها تمتد من سجن جلبوع شمالاً حتى نفحة جنوباً.

لقد رافق الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجون ضد الأسرى أثناء الإضراب عن الطعام دعم سياسي من أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية. وقد صرح الوزير المسؤول عن السجون - وزير الأمن الداخلي - تساحي هنجبي، بأن الأسرى المضربين عن الطعام بمقدورهم الموت فهو لا ينوي الاستجابة لمطالبهم.

وقد شكلت هذه الإجراءات، التي لا تدل منفردة على وجود تعذيب فوق العادة وغير محتمل، قوة ضاغطة نفسياً وعصبياً، رغم أن المشهد الأبرز هو تحد وصمود، حيث ومن جملة هذه الإجراءات نذكر التالي:

1. إبقاء النور مضاءً في الغرف على مدار ساعات الليل والنهار بهدف استنزاف أعصاب الأسرى بمنعهم من النوم.
2. مصادرة كل وسيلة بحوزة الأسرى مهما كانت تافهة وبسيطة، ولكنها قد تريحهم جسدياً كالمخدرات مثلاً... أو العبوات البلاستيكية التي قد يتم استخدامها لملء الماء ووضعها بجانب الأسرة حتى لا يضطر الأسير للسير نحو الحنفية كي يشرب، ولمنع أي مظهر تضامني بين الأسرى كتوزيع الماء باستخدام تلك

العبوات على الأسرى الذين يعجزون عن النهوض للشرب بمفردهم بعد أن أرهقت أجسادهم جوعاً.

3. تمت مصادرة ملح الطعام من الأسرى، حيث اعتادوا تناوله أثناء الإضراب عن الطعام تفادياً لتحول الأضرار الصحية الناجمة عن الجوع إلى عاهة أو خلل صحي مستديم. وقد استصدرت إدارة السجون قراراً (غير مسبوق) قضائياً من محكمة العدل العليا يجيز مصادرة الملح. كما صادرت السجائر من الأسرى، وهذا الأسلوب استخدم لأول مرة كأداة ضغط ضد الأسرى المضربين عن الطعام.

4. خلق حالة من التوتر والقلق وذلك بإخراج الأسرى من غرفهم بحجة التفتيش عن "ممنوعات"، رغم أنه تم تفرغ الغرف من كل محتوياتها ولم تترك فيها إلا فرشاة لكل أسير. كما أجريت تنقيلات للأسرى بين الغرف وأقسام السجن بشكل دائم. مرتين في اليوم الواحد أحياناً. فبالإضافة إلى الإرهاق الجسدي الذي يحدثه التنقل للأسير أثناء الإضراب، كان الهدف تفكيك دوائر المعارف والأصدقاء التي تشكلت على مدار سنوات الاعتقال.. وبالتالي إضعاف الدائرة المعنوية المباشرة الداعمة نفسياً لسمود الأسير.

5. إسماع الأسرى نداءات عبر مكبرات الصوت وتوزيع نشرات تهدف إلى إضعاف قناعة الأسير بخطوة الإضراب وبقيادته، كأن ييث بأن الإضراب هو خطوة دفعت بها حماس خدمة لأجندات سياسية خاصة وليس بهدف تحقيق أي مطلب من مطالب الإضراب.. أو أن القائد الفتحاوي فلان قد كسر إضرابه وتناول الطعام.. الخ.

6. إقامة حفلات المشاوي للشرطة وبعض السجناء الجنائين يومياً في باحة السجن، وتناول الطعام أمام أعين الأسرى المضربين بصورة استعراضية. وقد خصصت غرفة في كل قسم لإيواء سجناء جنائين مهمتهم الطبخ وتناول الطعام وإسماع الأسرى موسيقى صاخبة ومزعجة ليل نهار.

7. وأثناء نقل الأسرى بين السجون، أو في الحالات التي تمت فيها إحالة الأسير، المضرب عن الطعام، الذي تتدهور حالته الصحية إلى المستشفى أو عيادة السجن استخدم العنف وجهاز الصدمة الكهربائية لحثهم على السير بسرعة. وهو جهاز يستخدم في الأصل لحث الأبقار على السير. كما استخدم جهاز كشف المعادن - الميجنو ميتر في تفتيش الأسرى وهم عراة تماماً بحجة البحث عن أدوات حادة مخبأة على أجسادهم!!

8. منع المحامين من زيارة الأسرى والتواصل معهم أثناء الإضراب، وذلك لإحكام السيطرة عليهم وعزلهم تماماً عن العالم الخارجي، ومنع تسرب أي خبر عن حملات التضامن والاعتصامات الجماهيرية الداعمة للإضراب. حتى لا تشكل هذه الأخبار داعماً معنوياً معززاً لصمودهم.

لقد واءمت إدارة السجون إجراءاتها وعدلتها أثناء الإضراب بما يتناسب والتطورات في كل سجن بل وكل قسم من أقسام السجن الواحد. فالخطوات كانت محسوبة ولم تكن مجرد تنفيس غضب أو سادية تمارس على الأسرى لمجرد تعذيبهم وإلحاق الأذى بهم. فقد استندت إدارة السجون في إجراءاتها هذه كما تبين لاحقاً لخبرات عالمية كخبرة المخابرات الأمريكية وربيانها من الأنظمة الحاكمة في دول أمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات، سواء تعلق الأمر بطبيعة

الوسائل المستخدمة لقمع الإضراب أو بالأهداف الرئيسية التي يستهدفها هذا القمع. حيث يروي الأسرى، الذين اعتقلوا وعذبوا في سجون الأرجنتين على يد الطغمة العسكرية الحاكمة في شهاداتهم أمام "لجان الحقيقة" بأنهم واجهوا جهازاً كان كل جهده وهدفه منصباً ليس على انتزاع المعلومات منهم فحسب، وإنما على إرغامهم على خيانة مبدأ أساسي اكتشف محققوهم بأنه يشكل جزءاً جوهرياً في قناعاتهم اليسارية، وناظماً لمجمل سلوكهم السياسي، وهو مبدأ التضامن والشعور مع الآخر وبمجرد وقوف الجلادين على أهمية هذا المبدأ لدى الأسرى، جعلوه هدفاً لهم بغية استئصاله عبر العلاج بالصدمة. فظاهرياً كان هدف التحقيق هو الحصول على معلومات هي أصلاً في علم الأجهزة الأمنية، لكنهم كانوا معنيين بأن يقوم الأسير بخيانة رفاقه فهم مهتمون بفعل الخيانة بحد ذاته للقضاء على التضامن كمبدأ⁽¹⁾.

وفي السجون السرية أو تلك التي تدار أمريكياً بشكل مباشر مثل جونتاناو وأبو غريب يتم كسر الأسرى المسلمين وتحطيم شخصيتهم وتكوينهم النفسي عبر استخدام الإسلام والقناعات الدينية ضدهم. وقد ظهر في شهادات الأسرى الذين احتجزوا في هذه السجون مراراً وتكراراً شكلاً أساسياً من التعذيب؛ التجريد من الثياب.. ومضايقة الأسرى أثناء تأديتهم شعائرهم الدينية⁽²⁾.

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب، الأندلس، 2009)، ص 135.

(2) المصدر نفسه، ص 136. ظهرت أثناء الإضراب عن الطعام إساءات لمشاعر الأسرى الدينية كتمزيق المصاحف، رميها في الأرض أو المراحيض لكنها لم تشكل ظاهرة وبقيت حالات فردية.

لقد استخدم التجريد من الثياب في حالة الأسرى الفلسطينيين قبل وأثناء الإضراب عن الطعام، وشكل سبباً رئيسياً لخوضهم خطوة الإضراب. لكن مجمل الإجراءات التي اتخذت بغية قمع الأسرى استهدفت تماماً حالة التضامن وقيم العمل الوطني المشترك. هذا التضامن الذي تبلور على مدار عقود من نضال الفلسطيني الأسير كان الحلقة الأهم التي تجمعت عليها مطارق السجان لسحقها، ليس من أجل إنهاء الإضراب عن الطعام فحسب، بل ولإنهاء فكرة العمل الجماعي في أي خطوة إضراب مستقبلية⁽¹⁾. فالتضامن كمبدأ حوّل الأسرى من مجموعة أفراد وفصائل تختلف عقائدياً وأيديولوجياً لقوة لم يكن بمقدور السجان، رغم ظروف الأسر، الحيلولة دون تضامنها وتواصلها مع نضال شعبها ونضال الشعوب الأخرى وحركات التحرر.

لقد كان من المستحيل تماماً تطبيق السياسة الجديدة التي اتبعتها إدارة السجون بعد الإضراب مباشرة، دون أن يشكل الإضراب ونتائجه صدمة شديدة يصبح عقبها الأسرى أكثر طواعية للصياغة والامتثال لما كان يعد لهم في إطار خطة صهر الوعي، فقد كان حاضراً في أذهان الأسرى ووعيهم الجماعي مجموعة من المفاهيم التي تختزل بمحملها دلالات العمل الجماعي، وتمثل قيم النضال الوطني الأسير المشترك. لهذا كان لا بد من ضربة تمزج مجموع المفاهيم والقيم المشتركة للأسرى لتقضي على لجأهم وأطرهم التمثيلية بصيغتها ومحتواها الوطني القائم فيكفوا عن كونهم جسماً أو كيانياً وطنياً أسيراً واحداً.

(1) كرر يعقوف جنوت مدير السجون، قبل الإضراب وأثناءه للأسرى بأنه سيعمل على أن يمثل الإضراب للأسرى وكتجربة آخر إضراب يخوضونه، وأنه لن يكون هناك إضرابات بعده "و عليكم نسيانه كأسلوب نهائياً".

لقد فشل الإضراب عن الطعام في تحقيق مطالبه، ولكن الفشل الأهم والذي ستمتد تداعياته على حياة الأسرى لسنوات، هو نجاح إدارة السجون في تفكيك السجون والأقسام المضربة الواحد تلو الآخر لتوقف إضرابها ليس بصورة منظمة وبقرار قيادي واحد وبخطوة جماعية وبالتزامن مع كافة السجون كما كان الأمر عندما دخلت الإضراب، وإنما بشكل فردي وفوضوي، وبمعزل عن التخطيط والاتفاق. فمدير السجون بصفته عسكرياً سابقاً مدرك تماماً، بأنه حتى تضمن بأن لا تعود قوات عدوك لساحة القتال مجدداً بعد انسحابها بمدة قصيرة، لا يكفي أن تحتل مواقعها وتدحرها إلى الخلف بل يجب أن يبدو تراجعها وهزيمتها أبعد ما يمكن عن الانسحاب المنظم أو وفقاً لقرار قيادي مركزي، وفعلاً فقد كان وقف الإضراب أشبه بالفوضى منها إلى الانسحاب المنظم، ضمن من خلاله جنود الانهيار الكلي للهرمية القيادية لسنوات ومعها منظومة من القيم التي تحوّل الجنود من أفراد إلى وحدات قتالية. وهكذا أصبح الأسرى مهئين أكثر للتشكيل وتطبيق خطة صهر الوعي.

إجراءات ما بعد الإضراب.. الوفرة المادية كأداة تعذيب:

لقد تم إفراد الأسرى وخصخصة نضالهم الجماعي، كما خصصت إسرائيل عبر إجراءاتها في الأراضي المحتلة المشروع الوطني الفلسطيني. ففيما الأقسام الخاصة بأسرى نابلس مثلاً أصبحت تطالب بزيادة عدد الزائرين وزمن الزيارة. فإن نضال أهالي نابلس تحول أيضاً مطلبياً خاصاً بظروف حياتهم كفتح الحواجز أو غيرها من المطالب. إن معاناة الفلسطيني، كما هي معاناة الأسير الفلسطيني، قد قُسمت لمشاهد يراها وينشغل بها الفرد، مواطناً أو أسيراً، كمقاطع خاصة بمنطقته الجغرافية. ولا يتاح له أن يرى أو ينشغل بمحمل المشهد سواء تم ذلك عبر الإجراءات المباشرة التي تستهدف تقسيم مجال الرؤيا كالجدار والحواجز. أو عبر السيطرة على زمن الناس ليقعوا تحت وطأة الأعباء اليومية والقهر الدائم الذي يمارسه عليهم الاحتلال.

ولتحقيق المراقبة والسيطرة على الأسرى بشكل شامل بعد الإضراب عن الطعام في إطار تطبيق خطة صهر الوعي قامت إدارة السجون الإسرائيلية باستخدام نموذج التجهيز المكشافي-البانوبيتي عبر مجموعة من الإجراءات، مستغلة حالة التذمر والإحباط الشديد من الإضراب ونتائجه بهدف تكريسها وتوسيعها وتعميق خيبة الأمل التي سادت أوساط الأسرى. لكن الأهم هو استثمار حالة الإحباط

الشديد من القيادة وانهيار البنى التنظيمية الوطنية والفصائلية الخاصة، وتوظيف ما أصاب فكرة التحرك والنضال الجماعي من زعزعة واهتزاز قويين في الإجهاز على القيم الوطنية الجامعة. وقد كان من أبرز هذه الإجراءات التي اتخذت عقب الإضراب هي:

1. فصل أو تعميق الفصل بين الأقسام داخل السجن الواحد وعزلها عن بعضها البعض وفقاً لتقسيمات واعتبارات جغرافية. بعد أن تم تقسيم السجون إلى مجموعات وفقاً لمناطق جغرافية أكبر. هكذا أصبح سجن "الجلبوع" مثلاً سجناً يضم أسرى شمال الضفة من نابلس حتى جنين، هذا بالإضافة إلى قسمين يحتجز بهما الأسرى من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية، قسم غالبية من القدس وآخر من فلسطيني الـ 48. ويقدم هذا التقسيم دوماً على أنه خدمة للأسرى، واستجابة لمطالب لجان حقوق الإنسان التي تطالب إدارة السجون بأن يحتجز الأسرى في سجون قريبة لأماكن سكنى أسرهم بهدف تسهيل الوصول للزيارة. وهذا الادعاء الذي يبدو منسجماً مع مطلب الأسرى وحاجاتهم يخفي الهدف الحقيقي، فالأسرى ليسوا موزعين عشوائياً على أقسام السجن، وإنما هم مقسمون على معازل وأقسام جغرافية أصغر داخل السجن الواحد. فالقسم الخاص بأسرى مدينة جنين مثلاً لا يقطنه أسرى من مخيم جنين لأن لهؤلاء قسمهم الخاص. وقسم آخر لقباطيا وقراما وآخر لطولكرم وقسم لقليلية وقراما.. وهكذا تتطابق هذه التقسيمات والمعازل داخل السجن الواحد مع المعازل التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بحيث يتحول التقسيم الجغرافي إلى انتماء جغرافي يلغي الانتماء الوطني، مما يجعل

عملية السيطرة أسهل وأكثر شمولاً، هذا طبعاً بعد أن يكون ضباط الاستخبارات قد عملوا على خلق التناقضات وتأجيج الخلافات الوهمية بين هذه "الانتماءات" البلدية والجغرافية.

2. تم إلغاء العمل بلجنة الحوار.. أو لجنة ممثلي الأسرى. فقد كان لكل سجن لجنة تمثل كل الأسرى المتواجدين فيه وتتألف من مندوبي الفصائل المنتخبين، ومهمتها الاجتماع مع المسؤولين في السجن أو ضباط إدارة السجون لطرح قضايا ومطالب الأسرى المشتركة. وقد تركز العمل بهذا الفهم وثبت بعد نضالات وتضحيات قدمتها الحركة الوطنية الأسيرة، واستبدلت هذه الآلية من العمل بفرز ناطق باسم كل قسم، وهو عملياً ناطق باسم منطقة حيث يمثل قسماً لمنطقة جغرافية. ويُعين هذا المندوب من قبل إدارة السجن وبموافقتها بعد أن يسمي الأسرى اسمين أو ثلاثة لتصادق إدارة السجن على واحد منهم. ويتم الاجتماع بمندوبي الأقسام كل على انفراد وليس جماعياً. ولا يحق للمندوب سوى طرح قضايا قسمه - منطقتة فقط. وهي في الغالب مطالب فردية وفي نفس الآن يقوم هذا المندوب بنقل تحذيرات وتوجيهات وضوابط إدارة السجن للأسرى. وبهذا أفرغت إدارة السجون التمثيل السجني للأسرى من محتواه الوطني الحقيقي. بحيث أصبح أقرب إلى "الكابو"⁽¹⁾ منه لممثل أسرى. والأمر بهذه الطريقة لا يمت بصلة للجنة الحوار التي كانت

(1) هي التسمية التي تطلق على الشخص الذي كان الألمان يختارونه أثناء الحرب العالمية الثانية من بين سكان الجيتو من اليهود ليمثل حلقة الوصل بينهم وبين باقي السكان وكثيراً ما كانوا هؤلاء يتعاونون مع القوات الألمانية لينقلوا الأخبار وأماكن المخابئ السرية وذلك مقابل امتيازات مادية وأحياناً مقابل عدم نقلهم كالباقين إلى محارق الحل النهائي.

مهمتها تقديم مطالب الأسرى الجماعية، بل وتقديم مطالب عامة تخص كل الحركة الأسيرة في كافة المواقع.

3. إنزال العقوبات الشديدة، الفردية أو الجماعية، بحق الأسرى في حال اتخذوا خطوات نضالية مهما كانت رمزيها وبساطتها، كأن يعيدوا وجبة طعام احتجاجاً على أمر ما يبدو حتى في نظر السجنان بأن الأسرى محقون بشأنه، وذلك حتى لا تعود الثقة بفكرة النضال الجماعي، وحتى لا يحتل مبدأ التضامن مكانته مجدداً كما كان عليه الأمر قبل الإضراب عن الطعام.

4. منع أي مظهر ذي بعد جماعي كتقديم العزاء في حالة الوفاة.. أو استقبال أسير جديد.. أو توديع أسير في حالة الإفراج، ورغم استمرار إدارة السجنون في السماح للأسرى بتأدية صلاة الجمعة كجزء من الشعائر الدينية وكطقس جماعي، إلا أنها لا تسمح بأن تتعدى الخطبة الحلال والحرام. أما أن تتناول الخطبة شأنًا عامًا حتى وإن كان الموضوع معتدلاً، كأن تتناول الأوضاع الفلسطينية أو ذكر فلسطين، فهذا إبداء رأي وحرية الرأي ممنوعة.

5. إنزال العقوبات الشديدة بحق أسرى ضبطت بحوزتهم صور لقادة فلسطينيين أو شهداء، وتصل هذه العقوبات حد الحرمان من الزيارات وغرامات مالية، وفي غالب الأحيان تكون تلك الصور مأخوذة من صحيفة عبرية وقد تكون صورة الشهيد بحوزة صديقة أو قريبة أو حتى شقيقة. وجدير بالذكر أن هذه الصور لا تكون معلقة في غرف الأسرى أو معروضة للمشاهدة وإنما مطوية ومخفية في ألبوم الصور الخاص بالأسير، الأمر الذي يؤكد بأن ملاحظتها ليست ملاحقة لإبداء الرأي أو منعاً

للتحريض فقط، وإنما هي ملاحقة للاعتقاد والتفكير. فملاحقة صورة قائد مثل صورة أبو عمار مطوية في ألبوم تستهدف ما يحسّ به الأسير أو يعتقد به بشأن ما يمثله هذا القائد من انتماء لفكرة نضالية أو شعب أو قيم وطنية ما.

6. لقد راكمت الحركة الوطنية الأسيرة على مدار عقود من الاعتقال تقاليد تنظيمية تستند إليها في حال التعارضات الداخلية، وفي قيادتها للعمل الوطني في مواجهة إدارة السجون وسياساتها، كما راكمت تقاليد تعتمد القيادة الجماعية وعززت مبدأ الترشيح والانتخابات داخل كل فصيل، وسعت دوماً لتعزيز الروح الديمقراطية وقد تبلورت هذه التوجهات بلوائح عامة تنظم علاقات الفصائل ولوائح خاصة بكل فصيل تستند إلى مبادئ التناوب على القيادة وتجديدها وتقديم التقارير الدورية لضمان الشفافية أمام القاعدة. ولمواجهة هذا الواقع الذي قد يفرز آليات تعيد ترميم ما أصاب فكرة النضال المشترك في الأسر، عمدت إدارة السجون بعد الإضراب إلى إجراء تنقيلات وترحيلات مكثفة للكادر التنظيمي والوطني، لإرباك العملية الديمقراطية والحيلولة دون اغتنائها كتجربة أو تمريرها للأسرى الجدد، وقد أبقّت على الأطر واللجان بعد أن أفرغتها من محتواها وحولتها إلى عبء.

7. عمقت إدارة السجون نظام الاتصال الفردي بالأسرى عبر تقديم الطلبات الخاصة، ولم تعد طلبات الأسرى تقدم وتنجز جماعياً إلا نادراً وفي قضايا شكلية ليست ذات قيمة، الأمر الذي جعل الكثير من الحلول فردية خاصة بشخص وحالة بعينها، مما خلق تفاوتاً بين الأسرى من حيث شروط حياتهم والتعامل معهم من

قبل إدارة السجن، ومنحها أداة ضغط وسيطرة إضافية تستخدمها في التلاعب على التناقضات الوهمية التي تخلقها بين أفراد وجماعات من مناطق مختلفة. لكنها في الوقت نفسه تستخدم العقوبات الجماعية في حال المخالفات الفردية. وهدف هذا التعميم هو تحويل ضغط الأسرى وضبطهم باتجاه الحالة - الشخص المخالف. الأمر الذي يحولهم إلى أداة ترويض لرفاقهم الأسرى وإلى حامل سلطة بدل السجن.

إن بمجمل هذه الإجراءات هدفها تحويل الأسير الفلسطيني من ذات فاعلة لها شخصيتها وقناعاتها، إلى موضوع سلبي ومتلق يعتمد بالأساس على حاجات مادية يتلقاها وفقاً لإرادة السجن، وتتحول بالتدريج إلى جوهر حياته واهتمامه اليومي خصوصاً عندما يفتقد أي انشغال أو اهتمام آخر في واقع مغلق كالسجن. هذا بالإضافة إلى أن إدارة السجن تمنح الأسرى تسهيلات بل وتخلق الضرورات لدفعهم نحو اقتناء المواد الغذائية على نطاق أوسع بكثير مما يمنح للسجين الإسرائيلي الذي توفر له في الغالب شروط حياة تفوق تلك التي يتمتع بها الأسير الفلسطيني إلا في الطعام⁽¹⁾. وكأن حال إدارة السجن يقول للأسرى الفلسطينيين؛ كلوا واشربوا وانشغلوا بمثل هذه الاحتياجات، المهم أن لا يتحول الأسير إلى ذات يدرك واقعه ونفسه ويفكر بمصيره أو مصير رفاقه.

يحدد ميشيل فوكو، بأن الزنزانة في نظام السيطرة والمراقبة لا تحتفظ إلا بوظيفتها الأولى وهي الحبس، وتلغي وظائفها الأخرى وهي الحرمان من الضوء والإخفاء. فالضوء القوي والرؤية الدائمة

(1) يسمح للأسرى وبالإضافة لطعام السجن اقتناء 2½ كيلو لكل أسير خضار وفواكه شهرياً. هذا بالإضافة لنفس الكمية من الدجاج واللحوم والسمك.

يصفها على أنها شرك⁽¹⁾ والضوء هنا يمثل بالنسبة لنا في السجون الإسرائيلية الحياة المادية المعقولة نسبياً التي تحولت إلى شرك، وهذا الشرك بالذات هو ما يجب تحليله وكشف آليات عمله. حيث تحولت البحبوحة المادية إلى أداة تعذيب من جهة، ومن جهة أخرى تقدمها إسرائيل على أنها استجابة لخطاب حقوق الإنسان، لتعرض احتلالها أمام الرأي العام بمظهر الاحتلال النير.

إن الأسرى الفلسطينيين باعتقادنا، هم الأسرى الوحيدون في تاريخ حركات التحرر الذين يتلقون مخصصات شهرية تغطي مصاريفهم داخل السجن بانتظام ودون انقطاع تقريباً⁽²⁾ ويتلقون معاشات شهرية كأبي موظف في السلطة الفلسطينية⁽³⁾. فنحن - كما يبدو - الأسرى الوحيدون من بين كل أسرى حركات التحرر الوطني الذين أصبحت لنا وزارة في حكومة ليست لها دولة.

إن ما يثير الريبة من هذه الأموال المصروفة للأسرى هو أن إسرائيل التي تحرص دوماً على ملاحقة الأموال والأرصدة بحجة ملاحقة "الأموال الداعمة للإرهاب"، لا تبدي نفس الملاحقة أو تبدي معارضة جدية، في حالة هذه الميزانية الضخمة المصروفة على الأسرى، الأمر الذي يدعو للتساؤل حول دور تلك الأموال والهدف الحقيقي من تقديمها وتأثيرها وتداعياتها على الأسرى ودورهم النضالي.

(1) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 210.

(2) يتلقى كل أسير تغطية لمصاريفه في السجن 500 شاقل شهرياً من السلطة الفلسطينية.

(3) تتراوح المعاشات التي يتلقاها الأسير من السلطة ما بين 1500 شاقل لغاية 6000 شاقل شهرياً.

إن المبالغ التي تصرف على الأسرى المتواجدين حالياً في السجون (فهناك صرف خاص بالأسرى المحررين) يصل ما بين صرف "كانتين" ومعاش شهري إلى ما يقارب عشرة ملايين دولار شهرياً. وهذه مبالغ كبيرة في المقاييس الفلسطينية. إن الخلل ليس في الصرف لأسر وعوائل الأسرى، وأن تؤمن لهم حياة كريمة، بل وليس هناك أي خطأ في أن يوفر للأسرى بعض الإمكانيات المادية، لكن عندما يصرف نصف هذا المبلغ على الأسرى مباشرة داخل السجون، فإننا بذلك نمول احتجازهم، بل ونجعل هذا الاحتجاز مربحاً لإسرائيل. فشركاتها هي التي توفر المواد الغذائية و مواد التنظيف للأسرى في إطار اتفاقية وقعت مع وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية. لا يوجد هناك مادة يستهلكها الأسرى إلا ويشترونها على حسابهم. فإدارة السجون توفر كميات رمزية من هذه المواد، بينما أصبح احتجاز الأسير الفلسطيني في السجون الإسرائيلية على حساب السلطة الفلسطينية، التي تتلقى لهذا الغرض ميزانيات خاصة من الاتحاد الأوروبي والدول المانحة⁽¹⁾.

لقد أعفيت إسرائيل من الأعباء المالية لاحتجازها واحتلالها للفلسطينيين، بل ومن نتائج سياساتها ضد الأسرى، فالسلطة الفلسطينية بالإضافة لتغطيتها الغرامات المالية المفروضة بحق الأسرى⁽²⁾ فإنها تغطي احتياجات الأسرى من سكان قطاع غزة بصرف خاص في ظل منع أسرهم من زيارتهم. هذا بدل أن تُحمل

-
- (1) أنظر تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية المنشور في صحيفة "القدس" عدد 14378، ص 12.
- (2) غرامات تفرضها المحاكم الإسرائيلية على الأسرى، وصلت في إحدى دفعات السلطة وفق التقرير المنشور (بنفس المصدر السابق) لغاية اثنين مليون شاقل.

إسرائيل تبعات هذه السياسة وأن تلاحقها في المحافل الدولية وأن تحملها مسؤولية هذا الخرق القانوني (الإجراءات بمنع زيارات أهالي غزة سبقت خطف الجندي شاليط) المتمثل في احتجازها أسرى من أراض محتلة ونقلهم إلى داخل أراضيها من وجهة نظر القانون الدولي. إن ما هو حاصل في الواقع هو العكس تماماً حيث تمكنت إسرائيل من احتجاز أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين بأقل ما يمكن من التكلفة السياسية والمالية وأن تستخدم الوفرة المادية للأسير، والمقدمة أصلاً من الاتحاد الأوروبي، كواجهة تعرضها لتقدم نفسها كدولة تمارس احتلالاً حضارياً. هذا بالإضافة إلى أن هذا الحال ميع كل إمكانية لحدوث انتفاضة أو صدام جدي بين الأسرى والسجان، لاسيما وأن الوفرة المادية والبحوحة النسبية "تخمد" أسباب المواجهة المباشرة وتميعها.

لقد تحول الأسير الفلسطيني الذي لم يكن له من هم سوى النضال وتحرير الوطن إلى عضو في قطاع كأي قطاع في السلطة الفلسطينية، كقطاع الموظفين مثلاً، له مصالح مالية ومطلبية، وفي مثل هذا المناخ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى ذات التأثير وسياسة التفرغ الممنهجة، تتطور ديناميكيات ويتشكل مناخ نفسي وتربوي يقود الأسير إلى الانتقال بسهولة من النضال التحرري الوطني إلى النضال المطلبية، لكن نضاله في هذه الحالة لن يكون موجهاً بالضرورة ضد سلطة الاحتلال وإدارة سجونها، وإنما ضد السلطة الفلسطينية كـ "مشغل" له!! إننا وبكلمات أخرى، نمول وبارادتنا مشروعاً إسرائيلياً لإخراج الأسرى، نواة النضال الصلبة، من دائرة الانشغال بالهم الوطني والنضال التحرري إلى دائرة الغرق بالهم المطلبية الخاص. الأمر الذي ينسجم مع الهدف والخطة الإسرائيلية

العامّة، لاسيما هدف الإجهاز على القيم الجامعة لهذا القطاع والتي تمثل أساس مقولة الشعب.

كما أن الواقع المادي الذي يعيشه الأسرى يخلق حالة من التشوّه الاجتماعي والنفسي للأسير. حيث تعيش قطاعات من الأسرى واقعاً مادياً أفضل بكثير مما يعيشه أسر كثيرة في الأراضي المحتلة، وعلى كل حال فإن الأسرى يعيشون مستوى من الحياة المادية تفوق قطعاً ما يعيشه الأهل في قطاع غزة في ظل الحصار. الأمر الذي يخلق توتراً نفسياً جراء التناقض بين ما يعيشه الأسير من واقع، وبين ما يدركه حول واقع شعبه وما كونه من وعي لذاته بشأن دوره تجاه هذا الشعب الذي يناضل من أجل تحرره. ويصبح هذا التشوّه أكثر عمقاً وشمولاً عندما يتفاعل في ظل مناخات تسود بها ثقافة إنسانية تتحدث عن نسبية الحقائق القيمية والأخلاقية. ويرتّبك الإنسان العادي والمتوسط منهم، فلا يعود مفهوماً وواضحاً لديه أين يبدأ السجن وأين ينتهي وأين الحرية، هل هي في الخارج حيث الكنتونات والمعازل.. أم هنا داخل المعتقلات الإسرائيلية.

وعندما ترافق هذا الواقع خطة وسياسة موجهة لتفريغ وفردنة الأسرى، وتحطيم كل ما من شأنه أن يحولهم إلى جماعة، عبر التصدي للتفكير أو مجرد الاعتقاد بفكرة العمل والنضال.. أو الهوية المشتركة من خلال إنزال العقوبات الصارمة جداً بحق الأسرى. فإن إمكانية استثمار هذه البجوحة المادية لرفع مستوى الأداء الوطني والارتقاء بالوعي والانتماء تصبح إمكانية ضئيلة وصعبة. فتلك البجوحة لم يتم توفيرها، كما وضحنا، لغاية بريئة أو لوجه الله.

إن الخشية من فقدان الوفرة في ظل الحرمان من الحياة والحرية حولتها، أي الوفرة، إلى جهاز داعم للسلطة وصانع لها تلقائياً، بمعزل

عن شخوص ممارسيها من شرطة السجون. حيث حولت الأسرى أنفسهم لحاملي السلطة التي يمارسونها على أنفسهم لئلا يفقدوا وفرتهم المادية. بل ومع مرور الوقت يتحول الأمر إلى عجز مكتسب لدى الأسرى حتى في ظل غياب التهديد الفعلي بمصادرة مكتسباتهم المادية. وفي واقع معلق كالسجون سرعان ما يعمم هذا العجز على الأسرى حديثي التجربة ليغدو عجزاً متوارثاً، الأمر الذي يضمن استمرارية السلطة عملياً حتى في ظل غيابها فعلياً.

لقد اكتفت إدارة السجون بإضعاف البنى التنظيمية للأسرى وأفرغتها من محتواها عبر استخدامها الوفرة وشروط الحياة المعقولة التي حولتها لأداة ضبط داخلي ذاتي لهم. فهي وإن أتاحت شكلاً معيناً من الحياة المنظمة إلا أن هذا "الكرم" الإسرائيلي يبدو شركاً. لأنها الشعرة التي تفصل بين حياة النظام والانضباط وبين الخنوع والامثال. وهذا الشرك شأنه شأن أي "ضوء" - وفرة أخرى تقدمها ما دام توفيرها يوفر لها "إخفاء" أكثر مما يوفره أي "ظل" - حرمان، خصوصاً وأن الإخفاء في الظل سيكون من السهل التحريض عليه والعمل ضده أمام لجان حقوق الإنسان والرأي العام.

إن حالة العجز التي يعيشها الأسرى في قدرتهم على تشخيص واقعهم تجلت بصورة فجأة في السنوات الأخيرة وفي الحالات القليلة والموسمية النادرة التي أقدموا فيها على التحرك والنضال الجماعي. حيث لجأوا لذات الوسائل ولذات الحلول التي لجأوا إليها في الماضي مستلهمين وسائلهم من قراءات لواقع متخيل لم يعد قائماً، واقع استهداف الجسد بالهراوة والتعذيب المباشر. إن الشعور بالمعاناة حقيقي، لكن تشخيص ما يراه الأسرى في الواقع كمصدر للمعاناة ليس حقيقياً، فهم كمن اعتاد تشخيص الواقع "مسامير"، فيرى

الحلول أمامه بالضرورة "شواكيش" .. وكلما كانت معاناتهم أشد كلما كانت الرغبة في تفسيرها أقوى، ويقودهم هذا الإلحاح النفسي لتفسير مصدر عذابهم، إلى التهويل والتضخيم، وسرعان ما تتبين الصورة ويصطدمون بحقائق الواقع مما يزيد من عذابهم ووحدهم.

لم يعد الأسير - الجسد هو المستهدف، ولا تعذيبه بالحرمان المادي والتجويع وإنما الروح والعقل هما المستهدفان، والوفرة المادية هي وسيلة من وسائل التعذيب الحديث. وبالتالي فقد بات من الضروري إعادة تعريف التعذيب والقهر والاضطهاد وكشف تفاصيله الحداثوية المركبة. إن الأسير يسحق ويعذب بين شكل الزمن الثابت في علب المكان داخل السجن، وبين محتوى الزمن الذي تحرر من أعباء المكان وأصبح في زمن ما بعد الحداثة بسرعة الإلكترونيات.

فالتغيرات في واقع المكان والحضارة والناس، التي كانت تحدث خلال عام من الأسر قبل عشرين عامًا، هي أقل بكثير قياساً بما يتغير خلال عام في عصرنا الحالي. وما يفقده الأسير من صلة بواقعه خارج الأسر خلال أشهر قليلة أصبح كارثياً يجعله فاقد الصلة بالحضارة والناس وقيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية.. بحيث يتحول خلال أعوام قليلة في السجن إلى متخلف قياساً بالواقع خارج السجن. إن هذا الفارق يحول، وفي زمن قياسي، الأسير الفلسطيني إلى فاقد صلة بالواقع وهو ما يستغله الاحتلال بكل أجهزته بما فيها إدارة السجون لتكريسه وتعميقه من أجل فصله كلياً عن أي مشروع وطني أو تفكير جماعي ويدفع به للاغتراب كلياً، فيصبح كافرًا بالنضال أو في أحسن الأحوال يحوله إلى عبء على شعبه وقضيته الوطنية.

السيطرة الحديثة

تجليات قيمة خطيرة

في حياة الأسرى الفلسطينيين

إن جوهر الحداثة هو قدرة الإنسان على فصل الزمان عن المكان، كما أن تاريخ الحداثة بدأ مع تطوير الإنسان تكنولوجيا مكنته من السيطرة بشكل مطرد كلما تمكن من إحداث هذا الفصل. وعندما أصبحت سرعة الانتقال في المحيط من محيط مكاني إلى آخر بسرعة الإلكترون باتت للسيطرة معنى وشكل آخر عما نعرفه. فللسيطرة على الناس كان في الماضي لا بد من السيطرة على مكانهم، فيما الحداثة التي فصلت الزمان عن المكان جعلت السيطرة ممكنة بالسيطرة فقط على زمانهم⁽¹⁾. إن لهذا الشكل من السيطرة تداعيات كثيرة على حياة الأسرى وتقديرهم وفهمهم لأنفسهم. كما له تأثيرات على سلوك السجان وإدراكه لذاته ودوره في إطار عمله ضمن جهاز بيروقراطي كإدارة السجون.

لم تعد السيطرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي سيطرة مباشرة عبر السجانين الذين كانوا يتواجدون مادياً وبشكل مباشر في باحة السجن، ويقومون بفتح الأبواب وإغلاقها. ولم يعد هناك، كما في

(1) زيجمونت بويمن، الحداثة السائلة (القدس: الجامعة العبرية، 2007)، ص 106-101.

الماضي، احتكاك يومي ومكثف بين السجين والسجان إلا استثناء للتأكيد على قاعدة غيابه منظوراً وحضور ظله عبر آليات وتقنيات حديثة. لقد استبدل البرج المركزي أو ظله في نظام "مشمتمل" (بنتهام) بالكاميرات المتواجدة في كل زاوية من زوايا السجن، واستبدلت أقفال الأبواب التي كانت تستدعي حضور السجان وتواجده المباشر لفتحها يدوياً بنظام فتح وإغلاق إلكتروني، حيث يكفي اليوم وجود حارس واحد في غرفة المراقبة، للسيطرة على قسم مؤلف من مائة وعشرين أسيراً (120). لقد أظهر هذا النظام الأسرى وكأنهم يديرون حياتهم وشؤونهم الداخلية بأنفسهم وباستقلالية، أو هذا ما يمكن أن يعتقد المراقب من الخارج. بل إن هذا الوهم ينطلي على الأسرى أنفسهم، حيث يغلقون أبواب الزنازين بأيديهم بعد أن يعطي السجان في غرفة المراقبة والسيطرة الإجازة الإلكترونية لفتحه.

إن هذا الحال لم ينقل السيطرة من السجان إلى الأسرى ولم يخففها، وإن كان قد جعلها تبدو أكثر قبولاً. بل العكس تماماً، حيث حول السيطرة من سيطرة مرئية مصدرها واضح وقابل "للخداع" أو "للتفاوض" و"الأنسنة" إلى سيطرة آلية شديدة الضبط وكلية المراقبة، والعنصر البشري فيها، أي السجان، خارج مجال التأثير باستراتيجيات الإقناع فهو أيضاً واقع تحت وطأة كاميرا المراقبة التي ألغت تلقائيته ومهاراته الاجتماعية وحولتها إلى آلية وأتوماتيكية. وسهلت عملية الأنسنة تجاه الأسير. فهذه المسافة التي صنعتها تكنولوجيا المراقبة بين السجين والسجان ولدت لدى الأخير قسوة أكثر فهو لم يعد يتعامل مع ذات وإنما مع موضوع يراه على الشاشة. الأمر الذي حول أيضاً مهارات الأسرى كأفراد وجعل ذكاءهم الاجتماعي شيئاً لا ضرورة له وبدون قيمة عملية. فالعلاقة بين الأسير والسجان أصبحت تدار

في سياق آخر جديد، لا يتيح له استخدام أي وسيلة من الوسائل القديمة أو التأثير عبرها.

لقد أتاحت تكنولوجيا المراقبة والسيطرة الإلكترونية في السجون الإسرائيلية تفرغ أعداد هائلة من القوى البشرية التي تم توجيهها لسجون جديدة افتتحت لاستيعاب الآلاف من الأسرى الجدد. وقد أتاحت سهولة استخدام وسائل السيطرة الحديثة تجنيد سجانين ذوي إعاقات جسدية وبنية ضعيفة لم تكن لتؤهلهم في الماضي للتجنيد. واستيعاب سجانين من الجنس "اللطيف" انسجاماً مع الخطاب الليبرالي الإسرائيلي حول مساواة الجنسين، فأصبحت المرأة تشارك الرجل الإسرائيلي في قمع الفلسطيني أو في إعادة "صياغته" و"ترويضه".

إن جملة التناقضات التي يخلقها هذا الواقع في السجون، إلى جانب القدرة على السيطرة الكاملة والشاملة والكلية على أكبر عدد ممكن من الأسرى وفي أقصر مدة زمنية وبالتزامن، جعل إمكانية تطبيق خطة صهر الوعي لهؤلاء المناضلين الفلسطينيين إمكانية عملية. فالتناقض بين غياب السجن تجسيداً ووجوده فعلياً كمسيطر على حياة الأسير، خلق لديه حالة من التنافر الذهني بين ما يدركه في الحقيقة ويحسّ به من قمع وسيطرة على حياته، وبين واقعه الذي يوهمه باستقلاله النسبي في إدارة حياته.

إن السجن الحديث بصورة عامة ليس سيطرة وحجزاً للجسد فقط، وإنما هو سيطرة على زمن الأسير. فلم يعد زمن الأسير ملكه ولا يمكنه تنظيم ساعات النهار وفقاً لبرنامج يحدده لذاته، إنه لا يمضي وقته داخل الزنزانة حراً بزمنه، بعيداً عن تدخل وسيطرة السجان، بل إن زمنه خاضع للسجان الذي يقسم وحداته بحيث لا يمكنه التصرف به أو برمجته وفقاً لرغباته وحاجاته. فبالإضافة لخروجه

للباحة الشمسية في ساعات محددة يقررها السجنان، فإن الأسير في السجون الإسرائيلية مجبر يومياً على مغادرة زنزانه ثلاث مرات حتى يتم فحصها أمنياً، وعليه أن لا يستخدم الحمام سبع مرات مختلفة في اليوم، لمدة ساعة كل مرة؛ ثلاث مرات في أوقات إجراء الفحص الأمني المذكور، وأربع آخر أثناء إحصاء الأسرى للتأكد من عددهم؛ هكذا بحيث لا يمكنه أن يبدأ يومه أو يخطئه.

إن التناقض بين كون الأسير فاقد للحرية ويُغلق عليه باب الزنزانه، وبين كونه يفتح بيديه الباب ويغلقه على نفسه وفقاً لهذا الواقع الجديد في السجون، يدفعه لحالة من التوتر والتنافر الذهني جراء الرغبة في الحفاظ على "مكتسب" فتح الباب والإحساس بالسيطرة من جهة، وبين كونها سيطرة وهمية تدخله لشرك الترويض النفسي والمعنوي من جهة أخرى. إنها حالة أشبه بمنح الأسرى الـ "فرصة" والقيود ليقيدوا أنفسهم بأنفسهم. كما أن الأسير الفلسطيني يعي ذاته، ويكون حول نفسه تصوراً باعتبار البطل الذي يقارع الاحتلال ويشكل قلقاً لأجهزته الأمنية؛ فإن نفس هذا الأسير، يعيش تناقضاً شديداً بين هذا التصور الذاتي لنفسه وبين كون سجنانه الذي يسيطر على حياته فتاة لا يتجاوز عمرها العشرين عاماً، وتتحكم بقسم مؤلف من 120 أسيراً. إن هذا التناقض يزداد حدة ويصبح ذا تأثير نفسي جدي على الأسرى؛ أسرى ينتمون لجمعية غالبيتهم تعتبر سيطرة المرأة على الرجل مهانة وانتقاصاً من رجولته، مما يؤثر سلباً على الأسرى في تقديرهم الذاتي لأنفسهم بصورة عامة وفي تقديرهم الذاتي لقدرتهم على تغيير الواقع بشكل خاص.

لا ينتهي التناقض في حياة الأسير في ظل آليات السيطرة الحديثة عند بوابات السجن وأسواره. فصورة واقع السجن كما هي مصورة

في الأدب والشعر والإعلام، لاسيما الإعلام العربي، المأخوذة عن مرحلة مختلفة حضارياً لا تشبه الصورة كما هي في واقع السجون اليوم، ورغم أن هذا الواقع أشد وأقسى برأينا، إلا أنه لا يوجد أي تطابق بين السجن الوحش في الأدبيات، وبين سجانة فتاة في العشرين من عمرها. لقد تغيرت صورة السجن وأصبح شكلاً وهنداماً أقرب للموظف في بريد أو بنك، الأمر الذي عطل حتى القدرة أو الإمكانية لاستخدام الأدب والشعر بمفرداته ولغته وصوره القديمة لتصوير المعاناة والعذاب دون أن يكون مجافياً للحقيقة، ودون أن يكون مضخماً للصورة.

لقد أصبح هناك ضرورة لأدوات أكثر قدرة على تفسير وشرح التعذيب الحديث والمركب. وربما أدوات مستعارة من علم الاجتماع والفلسفة. إن مجمل هذه التناقضات التي يعيشها الأسرى الفلسطينيون مضافاً لها الوفرة المادية كأداة تعذيب، كما أوضحناها، والتناقضات السياسية بكل ما حملت منذ أو سلو، وبالذات منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، تجعلهم في أحسن الأحوال مفتوحين على تفسيرات ومفاهيم جديدة تمنحهم يقيناً بشأن مصدر معاناتهم الحقيقي. لكنهم في ظل غياب التفسير العلمي الملتزم والمنحاز للقضية الوطنية، سيكونون عرضة للتأويلات الإسرائيلية التي تستهدف زعزعة قيمهم الجامعة وتسهل عملية صهر الوعي. والسجان يدرك هذه التناقضات تماماً ويستغلها شرّاً استغلالاً.

إنه لمن المؤسف حقاً بأن لجان حقوق الإنسان وجمعيات الدفاع عن الأسرى بصورة عامة والفلسطينية منها بصورة خاصة، ما زالت لا تقدم أي تفسير علمي جاد لهذه الممارسات الإسرائيلية التي تقرأها كإجراءات وأحداث منفصلة لا يضبطها ضابط قانوني

أو منطق سياسي. وتتواطأ في تعاملها مع الواقع كما هو، وتنساق في معالجتهما جراء هذه القراءة المتقطعة مع ما هو قائم من آليات وأدوات. ففي أحسن الأحوال تنشر التقارير بشأن هذه الممارسات دون أن تقدم تفسيراً لها. ولا يوجد هناك أي بارقة أمل في التفكير خارج العلبة والقوالب القائمة. الأمر الذي لم يساعد الأسرى على الخروج عما طورته هذه التناقضات في أوساطهم من آليات دفاع نفسي للهروب من حالة التنافر الشديد ما بين الواقع والوعي الذي شكلوه بشأن هذا الواقع، وذلك لخلق توازن موهوم يقود لإنكاره. ومن هذه الآليات؛ الأمراض، الكذب، التهويل، تضخيم الذات أو الواقع. ويتبدى ذلك في التقارير والمعلومات المقدمة للجان حقوق الإنسان وفي التهويل الإعلامي مما يشوه صورة هؤلاء المناضلين، ويحدّ من قدرتهم على مواجهة واقعهم، ويعطل إمكانية النهوض بقضاياهم من قبل اللجان الحقوقية والإنسانية. لقد بدأت تجليات هذه السياسة الإسرائيلية في السجون وآثارها تظهر في حياة الأسرى ونظامهم وعلاقاتهم الداخلية في العامين الأخيرين على نحو واضح وخطير. والخطورة بالدرجة الأولى تتمثل في تنكر غالبية الأسرى لهذا التشخيص آنف الذكر، وذلك لأسباب نفسية ومعنوية حيث يفضلون وتحت وطأة المهّم الخاص، وبدواعي عملية مواصلة الحياة ألا يضطروا للوقوف أمام استحقاقاته.

إن تنكر الأسرى للواقع وتفضيلهم التواطؤ مع سهولة الحياة القائمة هو بحد ذاته نتيجة من نتائج سياسة الهندسة البشرية التي يتعرضون لها في إطار خطة صهر الوعي، لكن خطورة ما سنفصله هنا من محتوى قيمى جديد في حياة الأسرى، هو أننا نتحدث عن

طلّيعة الشعب الفلسطيني ورأس حربته المقاومة. وعندما تستهدف القيم الجامعة لهذا القطاع من الشعب الفلسطيني، بترويضه واستدخال قيم ما قبل وطنية على قاموسه ومنطق تفكيره، إنّما تستهدف مقولة الشعب التي يشكل الأسرى بنضالهم طليعة حماها مما يعني بأنه سيكون لهذه السياسة الإسرائيلية الآثار المدمرة على مجمل نضال الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

لقد تعاطت إدارة السجون مع اللجان الوطنية، واللجان القيادية المنتخبة أو ممثلي الأقسام كما سبق وذكرنا، لكنها حولت هذه الأطر إلى أطر ما قبل وطنية. بمحتواها. حيث أصبح تدخلها تفصيلياً عبر إجراء تنقيلات ممنهجة بين السجون. فمثلاً وبهدف تعزيز المرشح "س" من منطقة جنين، قامت بنقل أسرى جنين إلى قسمه لضمان انتخابه حيث يمثل القسم الواحد وحدة انتخابية واحدة، بحيث أصبح أعضاء الفصيل المعين في قسم كذا ينتمون جغرافياً بغالبيتهم لجنين. مما حول مفتاح العلاقات الداخلية لكل فصيل بأن لا تحكمه اللوائح الداخلية وإنما الانتماءات الأولية كالبلديات ورابطة الدم والجغرافيا، بل أصبحت العلاقات بين الفصائل لا تخضع للخلافات السياسية والفوارق الأيديولوجية، وإنما تجدد اليوم أفراداً من حماس وفتح من مدينة نابلس مثلاً يقفون في وجه شباب من فتح وحماس من جنين⁽¹⁾. فالفتاح الناظم لمجمل العلاقات داخل السجن هو مفتاح الجغرافيا والبلديات. لدرجة أن الفصائل لم تعد هي الجهة التي توفر الأمن

(1) حتى النضال خارج الأسوار انطبع بهذا الطابع الجغرافي، لاحظوا كيف تشكلت لجان أسرى لكل منطقة أو مدينة ترفع صور أسراها فقط أثناء الاعتصامات، ولا تتحدث إلا بما يخضهم، دون أدنى تنسيق بين جميع هذه اللجان.

والحياة الكريمة وإنما أبناء البلد. إذ أصبح لكل منطقة أو مدينة مرجع (مختار) ييسر الفصيل من خلاله نفوذه على أفراد المنطقة المعينة. إن هذه القيم ولغاية أواسط التسعينيات لم تكن قائمة في السجون، حيث اعتبرت في الماضي من القيم المعيبة الواجب محاربتها، والتي لا مكان لها بين الوطنيين لدرجة أن من كان يحاول الترويج لها يحاصر وينبذ اجتماعياً؛ لكن، وبعدها استقوى أصحاب وحاملو هذه القيم بالسلطة، أصبحت هي القيم السائدة وقيم المرحلة، ومن يحاول التفكير والعمل خارجها يحارب ويقصى كمتنرد على "السلطة". باستخدام السلطة الشرعية الوحيدة، وهي سلطة الفصيل المؤسسة على مفتاح الجغرافيا والبلديات.

إن هذه السلطة تستمد قوتها من جهة من إدارة السجون عبر التنقيلات التي تجريها للأسرى بين السجون بما ينسجم ومصصلحة أصحاب هذه السلطة ويعززها. إن كان بتجميع المقربين منها أو إبعاد الخصوم عنها. بل إن بعض ممثلي الأقسام تحولوا إلى "كابو" فعلاً؛ وتستمدّها، من جهة أخرى، من السلطة الفلسطينية التي تمنح ممثلي هذه القيم من الأسرى قوة حيث يشكلون عنق الزجاجة التي عبرها يصل الدعم المالي وتحل الإشكالات الاجتماعية لأسرة الأسير أو يتابع أمر راتبه الشهري. وهكذا، وبهذا المعنى تعزز السلطة الفلسطينية من حيث تدري أو لا تدري مشروع تفكيك القيم الجامعة للأسرى.

لقد حافظت إدارة السجون أيضاً على ما كان قائماً من تقسيم سكني لغرف خاصة بكل فصيل داخل القسم الواحد من أقسام السجن. لكن على المستوى الداخلي ففي أغلب السجون يوزع أعضاء الفصيل الواحد على الغرف وفقاً للانتماءات الجغرافية، أو

وفق مخيم مدينة، الأمر الذي يخالف تمامًا ما كان قائمًا في الماضي في أوساط الأسرى. لقد حاربت الفصائل الوطنية في الأعوام السابقة لأوسلو تحديدًا مثل هذه المظاهر ووصل الأمر منع الأشقاء من السكن في وحدة - غرفة واحدة. إدراكًا منها لأهمية تعزيز الروابط الوطنية والعلاقات التنظيمية المؤسسة على قواعد سياسية طوعية بعيدًا عن رابطة الدم أو البلديات. وقد واجهت الفصائل في الماضي إشكاليات جديدة جراء موقفها المبدئي هذا الذي كان يتسم بالتطرف أحيانًا. لكنها اعتبرت الرضوخ لهذه الروابط خطأً أحمر يعرض الفصيل وقيمه الوطنية للاندثار. لقد كان التنوع الجغرافي والتعددية عمومًا مبدأ، أما البلديات والشليات فكانت سلوكًا محرماً. وقد أدرج هذا التحريم في اللوائح الداخلية لكل فصيل.

لكننا اليوم وبالنظر لهذا الحال البائس الذي وصفناه، نجد أن التوزيع المالي القادم من السلطة الفلسطينية يتناغم كليًا مع الجغرافيا كمفتاح، وتشكل هذه الجغرافيا أساسًا للتكافل الاجتماعي والعلاقات المادية المتبادلة بين الأسرى، بل حتى طابور الرياضة الصباحية التاريخي أصبح مقسماً، وتجد كل منطقة تمارس رياضتها وهرولتها، رغم ضيق المكان، بمعزل عن المناطق الأخرى.

نعم، نحن ندرك بأن هذه التفاصيل قد لا تعني شيئاً بالنسبة للناس خارج الأسوار، لكن من لا يدرك أهمية هذه التفاصيل وتداعياتها النفسية والتربوية على الفرد في حياة مؤسسة مغلقة كالسجون، والتي تمارس على نحو يومي ومكثف لسنوات طويلة على شباب غالبيتهم في العشرينات من عمرهم، لا يمكنه أن يفهم المشروع الإسرائيلي في إعادة صياغة وعي هؤلاء المناضلين وترويضهم في أدق التفاصيل. إن السجون الإسرائيلية اليوم هي بمثابة مؤسسات

ضخمة لسحق جيل فلسطيني بكامله. بل هي أضخم مؤسسة عرفها التاريخ لإعادة صهر الوعي لجيل من المناضلين.

لا يعني هذا الحال كما نصوره هنا بأننا أمام قبول واسترخاء من قبل الأسرى لكننا أيضاً لسنا أمام مواجهة ورفض، وذلك لعدم إدراك الحالة وتشخيصها. بل وحتى في أوساط الذين يرغبون بالتغيير هناك تحبط وشعور عام بالمرارة من عدم قدرتهم على تفسير حالة الترددي القيمي والمعنوي رغم معقولية الواقع المادي. وهناك ضغط نفسي وعصبي لدى قطاعات واسعة من الأسرى الجدد ممن يعيشون تنافراً بين ما كانوا يحملونه من تصور مثالي أو على الأقل إيجابى عن الأسرى والنضال داخل الأسر، وبين ما يواجهونه في الواقع من حقيقة تتناقض وهذه الصورة. الأمر الذي يقودهم لتفريغ هذا الضغط باستخدام العنف تجاه الآخر. والآخر في الواقع الجديد للسجون ليس السجناء غير المتواجدين مادياً ومباشرة أمامهم، وإنما الآخر المحسد في ابن المنطقة الجغرافية الأخرى.. مدينة.. أو مخيما. وبعد أن فقدت الآليات والضوابط الفصائلية قيمتها في حسم الخلافات، أصبح استخدام العنف والضرب بأدوات حادة ظاهرة طالت سجوننا عديدةً. فبعد أن كان محرماً في حياة الأسرى لسنوات طويلة، ويؤدى بمستخدميه والملوحين به إلى الفصل والطرده من صفوف الفصيل المعني، أصبح العنف أداة لحسم للخلافات و"ناظماً" للعلاقات الداخلية.

إن العنف الذي أصبح أداة حسم وناظماً للعلاقات أسهم في إعادة إنتاج قيم الانتماءات الأولية من جديد وعزز البلديات والانتماءات الجغرافية. وأصبح الأسرى بمن فيهم أولئك الذين يريدون تغيير هذا الحال، أسرى هذه الدائرة التي تغذي نفسها. بعد

أن أصبحت البلديات هي الجهة الوحيدة القادرة على توفير الأمن والحماية في ظل هذا الوضع، وتقدم للأسير يقيناً في شكل حماية وصار تفسيرها وقيمتها هما الوحيدان اللذان يوجدان في متناول يد الأسير وعقله.

إن التناقض والضغط النفسي الذي يعيشه الأسير لا يقودانه دوماً وبالضرورة إلى اللجوء للعنف كوسيلة تنفيس، فهناك قطاعات من الأسرى لجأت إلى العزوف السياسي والانكباب على اهتمامات بعيدة عما قد يوجب التناقضات والتوترات النفسية داخلها. فقد لوحظ تزايد نسبة الأسرى المهتمين على نحو متطرف بلياقتهم الجسدية فيقضون وقتهم ويكرسون جلّ اهتمامهم لممارسة الرياضة، وفي المقابل هناك فئة مهتمة بمتابعة برامج التلفاز وهي برامج في أحسن الأحوال بعيدة كل البعد عن السياسة والهّم الوطني، وفي المجمل لم يعد الأسير الفلسطيني ذاك الأسير القارئ والمنتج أدبياً داخل السجون كما كان في الماضي. ولم تعد الجلسات والحلقات الدراسية والنقاشات الفكرية والأيدولوجية هي سمة هذه الطليعة، بل إن هذه الطليعة في غالبيتها الساحقة لم تعد تقرأ وتبحث عن إجابات للأسئلة والإشكالات الوطنية التي تجابه شعبنا، ولا يوجد إلا قلة قليلة ما زالت تحاول النفخ على الجمرات. صحيح أن هناك أعداداً متزايدة من الملتحقين بالدراسة الجامعية (الجامعة المفتوحة في إسرائيل)، إلا أن الدافع والاهتمام يندرج في الغالب في إطار الاهتمام بقيم الذات ومستقبلها بعد التحرر ولا ينطلق هذا التوجه من قيم المجموع والهّم الوطني. إنه شكل من أشكال الهروب من الواقع، وإن كان هروباً محبباً قياساً بالأشكال الأخرى. لكن المعرفة والدراسة الأكاديمية المكتسبة قلما يوظفها هؤلاء الأسرى في خدمة المجموع، خصوصاً

عندما يرافقها استنكاف وابتعاد عن قضايا الفصيل وهموم الحركة الأسيرة.

وكجزء من الاستفراد بعقل ووعي الأسرى، ولمنع أي إمكانية لتدفق المعلومات التي من شأنها أن تشوش عملية صهر الوعي، فقد حصرت إدارة السجون في الأعوام الأخيرة طبيعة الكتب التي يسمح للأسير بإدخالها عبر الأهل في كتب الدين والعبادة أو بعض الروايات، أما الأبحاث العلمية والدراسات السياسية والاجتماعية فيمنع إدخالها للسجن بحجة أنها "مواد تحريضية". وعلى كل حال فإن الكتب التي تقرأ بكثافة في الآونة الأخيرة هي كتب قراءة الطالع وتفسير الأحلام أو كتب اختبار المعلومات (بنك المعلومات). الأمر الذي إن دلّ على شيء فهو يدلّ على حجم التشوّه الذي كان من نصيب ثقافة الحركة الأسيرة. هذه الطليعة الفلسطينية التي من المفروض أن تكون أكثر الفئات تسييساً ووعياً.

وقد استخدمت إدارة السجون للتشويش على وعي وثقافة الأسرى، منع إدخال الصحف العربية بما فيها الصحف الصادرة في الداخل 48، وخصوصاً الصحف الحزبية والسياسية كـ "فصل المقال" و"الاتحاد" و"صوت الحق" باستثناء صحيفة القدس التي تصل الأسرى بعد صدورها بأسابيع. وفي المقابل يتاح للأسرى قراءة الصحف العبرية التي تصل يومياً. أما محطات الراديو فيسمح بالتقاط المحطات الإسرائيلية فقط، كما حددت أيضاً الفضائيات العربية الممكن التقاطها، بعد شطب قناة "الجزيرة"، وأبقي على المحطات التي تعتبر ملتزمة بخُط "الاعتدال العربي".

لم تكثف إدارة السجون بمثل هذا الحصار الثقافي لمنع ما قد يتسلل من خارج الأسوار، وإنما حرصت أن لا تتسرب ولو أجزاء

من الصورة إلى الأسرى من القسم المجاور لهم داخل نفس السجن، لئلا يتمكنوا من جمعها في إطار مشهد واحد يقودهم إلى فهم وإدراك الصورة في شموليتها وإدراك الظرف والمرحلة التي يعيشونها. فالأقسام معزولة عن بعضها البعض وتمثل سجنًا مستقلًا وإدارة السجون تحرص على إبقاء هذا الفصل فصلًا تامًا.

إن توزيع الأسرى الفلسطينيين على السجون وفق تقسيمات مناطق كبرى.. جنوب.. وسط.. شمال وتوزيعهم في كل سجن، كما سبق وذكرنا، على الأقسام وفق تقسيمات صغرى؛ مدينة.. قرية.. مخيم، وإحكام الفصل بقدر الإمكان بين المناطق عن بعضها، وتعزيز فصل الأقسام داخل السجن الواحد.. إن هذا العزل الممنهج يفيد في تقليص انتقال المعلومات والخبرات بين الأسرى، ولكنه وبشكل أساسي يجعل من ضباط الاستخبارات الجهة الوحيدة المزودة بالأخبار والقناة التي يستقي منها الأسرى معلوماتهم. الأمر الذي يمنح هؤلاء الضباط أداة سيطرة تتمثل في بث الشائعات وتأجيج التناقضات وتغذية الخلافات بين أقسام السجن، ودائمًا على أساس مناطقي وجغرافي، مخيم.. مدينة مثلاً، إن كان بين أسرى نابلس ومخيم بلاطة أو أسرى جنين ومخيم جنين. دافعين بهذا لتعزيز وتغذية الانتماءات وفقاً لهذه الصيغ بحيث يستبدل الولاء للوطن بالولاء للمنطقة حتى تحل الجغرافيا كاتنماء محل الهوية الوطنية الجامعة. إن الفصل على نحو محكم بين الأقسام، مضافاً إليه الجوع الطبيعي والتعطش الدائم للمعلومات لدى الأسرى الذين يسعون دومًا في حالة العزلة هذه إلى تحديد مكائهم وزمائهم والظرف المحيط بهم؛ يحول قوة السجنان إلى قوة مضاعفة يستخدمها في تشكيل الوعي لدى الأسرى.

لقد أضاف الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة عناصر تعقيد جديدة وتشابكات جعلت مهمة إعادة صياغة الوعي في السجون، بل وخارجها، مهمة ممكنة ومشروعاً قابلاً للتطبيق. لقد وفر هذا الحدث فرصة كبيرة ومادة تحريض دسمة لضباط الاستخبارات في السجون لدسّ الأخبار والمعلومات المؤججة للصراعات والمفككة لأي مفهوم وطني أو قيمة من القيم الجامعة للأسرى بصفتهن مناضلين.

إن أبرز تجليات هذا الحدث في حياة الأسرى هو حالات الاعتداء المادي والمعنوي المتبادلة بين أسرى فريقَي الخلاف في غزة والتي بقيت لحسن الحظ حالات محدودة، وبعضها مفتعل ومقصود من قبل ضباط الاستخبارات. إلا أنها كانت أحداثاً، رغم محدوديتها، كافية لتضخيمها وتضخيم البعد الأمني فتم استغلالها لتطبيق قرار الفصل بين أسرى القوى الإسلامية وأسرى حركة فتح في سجون المنطقة الجنوبية تحديداً الأمر الذي نظرت له وتناغمت معه قلة من النفسيات المهزوزة. وفي المقابل ومن "ثمار" هذه السياسة الإسرائيلية، بل وأحد أبرز تجلياتها التي بينت حجم السيطرة على السجون وحجم "الانضباط الذاتي" للأسرى الذي لم نره أثناء الخلافات الداخلية وأحداث الحسم العسكري في غزة، هو الصمت الذي رافق الحرب على غزة؛ الصمت المطبق والشامل لكل السجون. حيث جلس الأسرى أثناء هذه الحرب أمام شاشات التلفاز يراقبون الفضائيات العربية التي أغرقت بالدم (في هذه الأثناء كان التقاط الجزيرة مسموحاً به) وتصرفوا كأقل من أي مواطن عربي أو متضامن أجنبي مع الشعب الفلسطيني، فلم يحرك الأسرى ساكناً، ولم يقدموا على أي شكل احتجاجي أو تضامني يمكن ذكره. بل تجرأت

إدارة السجون وطلبت بوقاحة أن لا تذكر الأحداث في خطب الجمعة لئلا يؤدي الأمر إلى "تخريض" الأسرى.

إن هذا الصمت صدر عن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة التي كانت على الدوام، وعلى مدار تاريخها، تُقدم على خطوات احتجاجية وتضامنية مع أي نضال وحركة تحرر في العالم. لقد كان الأسرى يبدعون في الماضي أشكال احتجاجهم لمجرد أن هناك مناضلين أكراد مضربون عن الطعام في السجون التركية، أو تضامناً مع مندبلا وأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في سجون جنوب أفريقيا العنصرية. لكنهم وقفوا عاجزين عن إصدار موقف أو اتخاذ خطوة احتجاجية أو رمزية واحدة على مدار أيام الحرب على غزة.

إن حالة العجز هذه لا تعرض هنا للتشهير بالمناضلين ولا حتى للمعاقبة. ليس الموضوع كذلك ولا يعالج في هذا السياق، وإنما جاء للتأكيد على حجم السيطرة الإسرائيلية موضوعياً على الأسرى. من خلال جملة السياسات والإجراءات والضوابط التي تشكل عملية صهر الوعي، والتي لا تعني كل واحدة منها منفردة الكثير، لكنها تشكل في الجمل أكثر بكثير من حاصل مجموع مركباتها وتشكل مصانع تسمى سجوناً مهمتها صهر الوعي لجيل بكامله.

إن الواقع في السجون بكل تعقيداته وحجم الاستهداف والجهد العلمي الحديث المبذول مضافاً إليه التعقيدات والأزمات السياسية على الساحة الفلسطينية ما كان ل يتيح للأسرى الخروج من حالة العجز بقواهم الذاتية وأن يتصرفوا بغير ما تصرفوا به أثناء الحرب على غزة. فمهمة الخروج من هذه الأزمة ليست من وجهة نظرنا

مهمة الأسرى لوحدهم، بل هي مهمة القوى السياسية ولجان الأسرى وحقوق الإنسان بالدرجة الأولى.

وعلى كل حال، لا تتمثل الخطورة بما حدث في تلك اللحظة أو بذلك الموقف الذي لم يتخذ أثناء الحرب على غزة، وإنما الخطورة هي في التناقض والصراع الداخلي الذي يعيشه كل أسير، حيث جاءت الحرب فكثفته وزادت من حدته: الصراع بين ما يتصوره الأسير حول نفسه ونضاله وبين ما لا يجد له تفسيراً في غياب هذا التصور في الممارسة العملية. لا أحد الآن يستطيع تقدير حجم الأضرار النفسية والمعنوية جراء هذا التناقض، أو تقدير حجم تدني التقدير الذاتي لدى الأسير وتداعيات ذلك على النضال الوطني في المستقبل. لكننا قادرون اليوم أن نشعر بحجم المعاناة بفعل هذا النوع من التعذيب النفسي.

لم يكن من باب الصدفة أن تقدم إدارة السجون مباشرة بعد الحرب على غزة على رفع العلم الإسرائيلي في كل ساحة من ساحات السجون، هذه الخطوة التي لا نعتقد بأنها كانت ستُقدم عليها في ظروف أخرى، لو لم تكن تدرك حجم العجز والتشوّه الذي أصاب الأسرى كما أصاب مجمل قواه وفصائله الوطنية والإسلامية.

إننا ونحن نتحدث عن التعذيب وضرورة أن يُقدم له تعريف جديد، فإنما نقصد أن يشمل هذه السياسات وهذه النظم غير الحسيّة وغير المباشرة، التي تستهدف التدخل في تفكير الأفراد في عملية مسح دماغى زاحف ومتدرج وممنهج، وتحاول أن تهندس الجماعة السياسية وتدخل في العمليات الاجتماعية وتسيطر عليها وعلى نتائجها.

إن طمّوح مدير السجون السابق يعقوف جنوت يعبر عن هذا الهدف وهذه الرغبة في السيطرة. ففي إحدى ساحات سجن جلبوع، وبعد تسلّم وزير الأمن الداخلي جدعون عزرا الوزارة عام 2006 يوجه حديثه للوزير وعلى مسمع من الأسرى: "اطمئن... عليك أن تكون واثقًا بأنني سأجعلهم (الأسرى) يرفعون العلم الإسرائيلي وينشدون التكفا".

وليد نمر دقة

الباحث الأسير وليد نمر دقة من فلسطيني الداخل - 48 ومن مواليد باقة الغربية عام 1961. كان قد انخرط في بداية الثمانينات مع مجموعة من شباب الداخل في صفوف إحدى فصائل الثورة الفلسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).. وقد عمل وليد مع مجموعته نحو عامين إلى أن تم اعتقاله عام 1986 ومحاكمته بالسجن المؤبد حيث أمضى حتى الآن أربعاً وعشرين عاماً.

لقد كان للدمار الذي خلفه الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وخصوصاً مذبحه صبرا وشاتيلا، الأثر الكبير على وليد وعلى الكثير من الشباب الفلسطيني داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وقد دفعتهم هذه الأجواء للالتحاق بفصائل المقاومة الفلسطينية.

وأمام التناقض الذي كان وما زال بين انتماء فلسطيني الداخل للشعب الفلسطيني وحملهم الهوية العربية، وبين كونهم يحملون المواطنة الإسرائيلية التي تتيح لهم قانوناً أن يبقوا في وطنهم وعلى أرضهم مواطنين في دولة تعرف نفسها بأنها دولة اليهود.. أمام هذا التناقض، حسم وليد ورفاقه خيارهم لصالح فلسطينيتهم وعروبتهم بالالتحاق بفصائل المقاومة في وقت كانوا فاقدين لأي صبغة سياسية أو نظرية أو حتى قانونية تمكنهم من تطويع التناقض بين انتمائهم الوطني والقومي وبين مواطنتهم.

لم تتح لوليد فرصة الدراسة الجامعية فقد التحق بسوق العمل مباشرة بعد إنهائه الدراسة الثانوية في عام 1979 حيث عمل في ورش

البناء والمطاعم والفنادق في تل أبيب. وقد وفرت له سنوات الاعتقال فرصة للدراسة الذاتية، وفرصة لحوض تجربة عملية نادرة للمشاركة في أصعب وأشق جبهات المقاومة، حيث كان مطلوباً، في ظل الاعتقالات الواسعة أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إعادة تنظيم وترتيب صفوف هذا الجيش الفلسطيني الذي وصل إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف معتقل. فكانت فرصة لنقل ما اكتسبه من دراسة وفهم نظري عبر إكساب هؤلاء الشباب ما كان قد اكتسبه من أسرى الرعيل الأول الذين أمضوا سنوات طويلة داخل الأسر أمثال الشهيد عمر القاسم الذي توفي في السجن بعد أن أمضى ما يقارب العشرين عاماً إثر مرض عضال.

التحق وليد بجامعة تل أبيب المفتوحة، حيث حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية ويعمل الآن على إنهاء دراسته لنيل شهادة الماجستير.

